النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 610 ■ من 19 الى 25 يونيو 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

جمال الدين الحبيب:

ضيف العدد

إن هيئة الإنصاف والمصالحة هي أبعد ما تكون عن القيام بما تستلزمه التسوية العادلة لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان...

15

في الغذاء: حتى لا نضل الطريق ويداهمنا سلاح التجويع

05

حرب المعلومات هل تتحول إلى شرارة حرب عالمية جديدة؟

11

انتفاضة 20 يونيو.. محطة نضال في سيرورة نضال شعبي متواصل

09 08 07

كلمة العدد:

الحرب على إيران: الأسباب ومهام القوى المناهضة للمنظومة الامبريالية

مع انهيار الاتحاد السوفييتي، ستزيد الامبريالية الأمريكية من إحكام هيمنتها السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية والثقافية والأمنية على المنظومة الامبريالية التي تتشكل، أساسا، من الدول الاستعمارية(المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان). وستصبح التناقضات بين الامبريالية الأمريكية وبين باقي الامبرياليات ثانوية وليست إستراتيجية، فأحرى ليست عدائية. وهكذا أصبح العالم يعيش هيمنة القطبية الواحدة. وأصبح عدوها المشترك هي القوى والأنظمة التي تواجه هيمنة هذه المنظومة، إما كأنظمة اشتراكية(كوبا وفيتنام وكوريا الشمالية...) أو أنظمة وطنية تقدمية كفينزويلا ونيكاراكوا أو أنظمة وطنية كإيران أو قوى تحرر وطني(المقاومة اللبنانية، وعلى رأسها حزب الله، مثلا) والأنظمة التي تعتبر أنها تنافسها على قيادة العالم(الصين وروسيا). وتغطي الامبريالية ذلك بالكلام عن مواجهة الإرهاب والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من الشعارات الزائفة والكاذبة.

لقد أظهرت الحرب في أوكرانيا وحرب الإبادة والتطهير العرقي على غزة والحرب الحالية ضد إيران، بشكل لا يدع مجالا للشك، أننا أمام منظومة امبريالية بقيادة الامبريالية الأمريكية موحدة حول القضايا الإستراتيجية، وخاصة الحفاظ على هيمنتها على المناطق التي تحكم سيطرتها عليها، وخاصة العالم العربي والمغاربي، واكتساحها لمناطق جديدة لعل أهمها أوراسيا والصين وإفريقيا.

هكذا، ورغم محاولة بعض هذه الامبرياليات التمايز عن الامبريالية الامريكية في التعامل مع الحرب في أوكرانيا والحرب على غزة والحرب على إيران، فأنها موحدة على الأساسي وهو الدفاع حتى النهاية على استمرار هيمنتها وعلى الكيان الصهيوني ومده بالسلاح والمال وكل ما تمتلكه هذه المنظومة لكونه الضمانة الأساسية لاستمرار هيمنتها على المنطقة.

إن المرحلة الحالية لنضال الشعوب في العالم هي، بالأساس، مرحلة التحرر من هيمنة هذه المنظومة المجرمة والفاشية والابادية والتي لا تعرف سوى منطق القوة والعدوان والخديعة والكذب والكيل بمكيالين. والحرب في أوكرنيا، وخاصة حرب الإبادة في غزة والعدوان الغاشم على إيران، لعبت دورا كبيرا في فضح طبيعة هذه المنظومة وخطرها على استمرار الحياة على وجه الأرض. كما أنها توفر الشروط الموضوعية لبناء أوسع جبهة ضدها ولتصعيد الصراع الطبقي، خاصة في دول هذه المنظومة.

وفي منطقة الشرق الأوسط، لم يتوقف الشعب والنظام الإيرانيين عن الدفاع عن استقلال البلاد ومواجهة، خلال عشرات السنين، العقوبات والحصار والمؤامرات الدنيئة لهذة المنظومة الامبريالية بقيادة الامبريالية الامريكية الهادفة إلى تركيعه. كما أن الشعب والنظام الإيرانيين اعتبرا القضية الفلسطينية قضية وطنية ومركزية ودعما كل فصائل المقاومة المسلحة في فلسطين ولبنان واليمن والعراق.

إن هدف هذه المنظومة هو احكام السيطرة المطلقة على الشرق الأوسط لتحقيق الأهاف التالية:

-توجيه ضربة قوية لقوى التحرر في المنطقة، وعلى رأسها إيران

-نهب الخيرات الطبيعية الهائلة لهذه المنطقة. مما يساعد على تجاوز الركود الاقتصادي الذي تعاني منه هذه المنظومة.

-من الناحية الجيو-استراتيجية، السيطرة على منطقة في مفترق ثلاث قارات: أوروبا وإفريقيا وآسيا. الشيء الذي يمكن هذه المنظومة من التوفر على تواجد، بما في ذلك عسكري، على مقربة من هذه القارات.

-توجيه ضربة لمنظمة البريكس من خلال إضعاف أو القضاء على أحد أهم مكوناتها.

-توجيه ضربة للصين من خلال إضعاف أو القضاء على أكبر مزود لها بالنفط وضرب حلقة مهمة في مشروع الطريق والحزام وتعويضه بالمشروع الامبريالي الذي إحدى حلقاته هي غزة، مما يتطلب القضاء على المقاومة المسلحة فيها.

إن مواجهة هذا العدوان الغاشم والظالم ضد الشعب الإيراني والمشروع الجهنمي في المنطقة لهذه المنظومة يتطلب تعبئة وتوحيد جهود كل القوى المناهضة لهذه المنظومة ومخططاتها الاجرامية التي تدفع العالم نحو حرب عالمية ثالثة قد تؤدي إلى نهاية البشرية. إن مسئولية ومصلحة الصين وروسيا- التي يجب ان لا تنخدع بأحاييل الامبريالية الأمريكية حول رغبتها في إنهاء الحرب في أوكرانيا- في مواجهة هذه المنظومة، باعتبارها العدو الوجودي لهما وللبشرية جمعاء، واللتين تعملان من أجل بناء عالم متعدد الأقطاب، التصدي للحرب ضد إيران من خلال توفير أقصى قدر من الدعم على كافة المستويات العسكرية والمخابراتية والاقتصادية والاعلامية والدبلوماسية وغيرها.

annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

السحب: Anteprima

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين بشدة العدوان الصهيوني الإرهابي على إيران

خلال الأسبوع الأخير شن الكيان الصهيوني هجوما غادرا على الدولة الإيرانية بواسطة الصواريخ والطائرات بدون طيار استهدف بعض المواقع الاستراتيجية وخلف أضرارا بليغة وضحايا من المدنيين، فضلا عن اغتيال بعض القيادات العسكرية والعلماء، وما كان للكيان الصهيوني أن ينفذ هذا العدوان لولا الدعم المباشر الذي يحظى به من طرف الإمبريالية الغربية وعلى رأسها الإدارة الأمريكية، هذا الهجوم الذي يهدف إلى توسيع دائرة الحرب في المنطقة ومحاولة تصفية خريطة قلاع محور المقاومة (سوريا، اليمن، إيران، حزب الله، المقاومة الفلسطينية بغزة ...) هذا المحور الذي تصدى لتغول الإرهاب الصهيوني بالمنطقة خاصة منذ أحداث 7 أكتوبر 2023، كما عمل التحالف الصهيوني الإمبريالي والأمريكي خصوصا على تعزيز مكانة الأنظمة الرجعية المطبعة وعملاء الامبريالية وفرض الجزية عليهم خصوصا بعد عملية طوفان الأقصى وضربات المقاومة التي أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية وحركت التضامن الأممي معها من طرف أحرار العالم. إن هذا العدوان على إيران هو استمرار للعدوان على الشعب السوري واليمني والمقاومة بالمنطقة ويهدف إلى فرض تخلي إيران عن برنامجها النووي لتوفير شروط الاذعان الكامل لدول وشعوب المنطقة.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي:

- يدين الهجوم الصهيوني على منشآت الشعب الإيراني ويستهجن ضعف المنتظم الدولي وتواطئه أمام عربدة الإمبريالية الامريكية وذراعها المتمثل في الكيان الصهيوني الذي وفرت له كل الشروط لامتلاك السلاح النووي والتفوق العسكري بالمنطقة، في حين تستهدف باستمرار مصادرة حق الشعب الايراني في تحقيق برنامجه السلمي وفي استقلاله.
- يحذر من توسيع دائرة الاعتداء المباشر على شعب إيران ودولته من خلال التهديدات المباشرة للقيادة الأمريكية الفاشية التي تحاول إركاع الشعوب والأمم بالحديد والنار، ويدعو إلى توسيع الجبهة الأممية ضد الإمبريالية والصهيونية.
- يعبر عن تضامنه مع الشعب الإيراني، ويؤكد أن استقرار المنطقة يستوجب وحدة نضال شعوب المنطقة وقواها التقدمية والتحررية ضد مخططات الامبريالية الغربية الداعمة للكيان الصهيوني الإجرامي ومشاريعه لإخضاع شعوب المنطقة، وليس عن طريق الاستجداء المذل للأنظمة الرسمية المطبعة والعميلة للإمبريالية الامريكية.

المكتب السياسي
الثلاثاء 17 يونيو 2025

احزاب ومنظمات تدين العدوان على ايران

لا للعدوان على إيران
لا العربدة الصهيو امبريالية

قامت فجر أمس قوات عسكرية صهيونية بالعدوان على إيران واستهدفت أساسا قيادات عسكرية وعلماء كما طالت منشآت ذات علاقة بالصناعة النووية فضلا عن أحياء سكنية. ويأتي هذا العدوان الصهيوني المدعوم والمسنود من الامبريالية الأمريكية في سياق تصاعد التوتر في المنطقة من أجل إعادة تشكيلها ووضع اليد على مقدراتها اعتمادا على الأنظمة العميلة الخاضعة لإرادة الإمبريالية والمطبّعة مع العدو الصهيوني.

إن الأحزاب والمنظمات الموقعة أدناه،

- تدين بقوة العدوان الصهيوني الغادر على الشعب الإيراني وعلى سيادته ومقدراته بدعم مفضوح من الامبريالية الغربية والأمريكية التي تمارس كل أشكال العربدة والغطرسة.
- كما تدين التواطؤ غير المسبوق من أنظمة العمالة والتطبيع وجامعتها مع العدوان على إيران واستمرار حرب الإبادة النازية على الشعب الفلسطيني والعدوان المتواتر على لبنان وسوريا واليمن من قبل العصابات الصهيونية النازية التي تستغل حالة الوهن التي تعيشها مجتمعاتنا لأجل فرض صياغة جديدة للمنطقة تكون لكيان الاحتلال فيها اليد الطولى والسيطرة الكاملة.
- تعتبر أن استهداف إيران والعمل على تدمير قدراتها يهدف إلى ضرب كل ممانعة وخروج عن سرب الخضوع السائد في المنطقة لتكريس السيطرة الصهيو امبريالية وإخضاع الشعوب ووئد المقاومة وتمزيق البلدان مثلما يجري في السودان وليبيا وسوريا واليمن في أفق سايكس بيكو جديد لتأبيد الهيمنة.
- تدعو الجماهير في مختلف الأقطار المغاربية والعربية إلى الوعي بدقة اللحظة التاريخية التي تمرّ بها المنطقة والعالم والخروج إلى الاحتجاج والغضب من أجل إيقاف العدوان على فلسطين وايران ولبنان واليمن وسوريا، كما تدعو الشعوب والقوى التقدمية في المنطقة وفي العالم إلى توحيد مجهوداتها من أجل المواجهة المشتركة لتعقيدات الأوضاع.

في 14 جوان/حزيران 2025

الأحزاب والمنظمات الموقعة:

1. حزب العمال-تونس
2. حزب النهج الديمقراطي العمالي - المغرب
3. حركة نستطيع - موريتانيا
4. حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.
5. الحزب الشيوعي اللبناني.
6. حزب الشعب الديمقراطي الأردني. حشد
7. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
8. الحزب الشيوعي السوداني
9. الحركة التقدمية الكويتية
10. حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد- تونس
11. حزب القطب - تونس.
12. حزب التحالف الاشتراكي الشعبي - مصر
13. تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية CODESA

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب:

تدين الهجوم الصهيوني الغادر على الشعب الإيراني الشقيق،
وتدعو إلى التصدي الحازم لهذه العدوانية الصهيونية الغير مسبوقة

تابعنا بغضب واستنكار شديدين كما يتابع كل أحرار العالم منذ الساعات الأولى من هذا اليوم العدوان الإجرامي الصهيوني الغادر المدعوم من طرف الإدارة الأمريكية ضد الشعب الإيراني، والذي استهدف العديد من منشآته ومقدراته، مخلفا مئات الضحايا والشهداء ومن بينهم طليعة من قادته السياسيين والعسكريين، وصفوة من نخبته الفكرية والعلمية.

وإننا في الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب إذ نعبر عن تضامننا التام مع الشعب الإيراني الشقيق إثر هذا العدوان الغادر، وعن تعازينا الحارة لأسر الشهداء ومواسانا للجرحى؛ نعلن ما يلي:

- إدانتنا الشديدة لهذا العمل الإجرامي البغيض الذي لم يقدم عليه الكيان الصهيوني إلا بعد ضوء أخضر من الولايات المتحدة الأمريكية وبتنسيق معها.
- تأكيدنا على خطورة هذا المنحى الصدامي العدواني المفتوح على عموم المنطقة، الذي يؤججه الكيان الصهيوني انسجاما وطبيعته العدوانية من جهة ومن أجل تنفيس أزماته الداخلية وتصديرها من جهة أخرى؛ وعلى ضرورة تقوية كافة أشكال التصدي لهذا العدوان، وفي صلبها ومقدمتها التعبئة الشعبية والجماهيرية.
- مطالبتنا، مجددا وبكل إلحاح، بالإسقاط الفوري والإنهاء التام لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني؛ ودعوتنا كافة المناضلات والمناضلين وعموم الجماهير الشعبية ببلادنا وكافة أحرار العالم إلى التصدي الحازم لهذه العدوانية الصهيونية، الغير مسبوقة وإفشال كافة مخططاتها التدميرية والمغامرة بالسلم والأمن العالميين.

كل التضامن مع الشعب الإيراني الشقيق
الخزي والعار للكيان الصهيوني ولكل حلفائه والمطبعين معه
الجبهة الشعبية تدين العدوان الصهيوني على إيران وتؤكد تضامنها الكامل معها في وجه العدوان

- أدانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين العدوان الصهيوني الإرهابي على إيران، والذي استهدف مقدرات البلاد وقادة ومواقع مدنية وعسكرية، مؤكدة على أن هذا العدوان هو تعبير عن طبيعة الكيان الصهيوني الإرهابية العدوانية.
- ونعت الجبهة القادة الشهداء الذين قضوا دفاعًا عن وطنهم في مواجهة الإرهاب الصهيوني، مؤكدة على ثقتها في قدرة البلاد وقيادتها على تعويض رحيل هؤلاء القادة العظام، وأن من سيخلفهم من القادة سيكونوا قادرين على النهوض بواجبهم على أكمل وجه.
- وأكدت الجبهة أن هذا العدوان ما كان ليتم دون الشراكة والغطاء والدعم من الإدارة الأمريكية، التي كانت ولا زالت رأس المنظومة العدوانية الاستعمارية المعادية لشعوب المنطقة ودولها.
- مشددة على أن أوهام قوى الاستعمار، ورهانها لثني إيران عن تمسكها بحقوقها وسيادتها ودعمها لشعوب المنطقة وشعب فلسطين، ستسقط في مواجهة الصمود والإرادة والوحدة بين شعوب المنطقة، والوعي المتزايد بحجم الارهاب الصهيوني وخطره.
- وشددت الجبهة على تضامنها المخلص مع الشعب الإيراني وقيادته، مؤكدة أن إيران بتاريخها في مواجهة الكيان الصهيوني وقوى الاستعمار، ووحدة شعبها وشجاعة قيادتها، وعنفوان ثورتها الذي لم ينطفئ، ستلجم هذا العدوان وتردع المعتدين.
- ودعت الجبهة دول العالم لإدانة هذا العدوان الإرهابي السّافر، معتبرةً أن الصمت على جرائم الكيان الصهيوني شراكة في العدوان وتواطؤ معه، مشددة على دعوتها لتصعيد الحراك الاحتجاجي الشعبي ضد هذا الكيان وداعميه.

الجبهة الشّعبية لتحرير فلسطين
دائرة الاعلام المركزي
13 حزيران / يونيو

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تستكمل انتخاب اجهزتها

في ندوة صحفية نظمها يوم الثلاثاء 17 يونيو 2025، بالمقر المركزي بالرباط، قدم المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان نتائج المؤتمر الوطني الرابع عشر للجمعية والذي تم استكمال اشغاله بانتخاب المكتب المركزي من طرف اللجنة الادارية المنبثقة عنه في اجتماعها يوم 15 يونيو. نقدم هنا التصريح الصحفي:

التصريح الصحفي:
السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام الوطنية والدولية؛
السيدات والسادة الملحقون الصحافيون بالسفارات؛
السيدات والسادة ممثلو الهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني؛
الأصدقاء والصديقات.

يطيب لنا، في المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن نستقبلكم/ن في رحاب هذه الندوة الصحفية، التي نعقدها اليوم، غير بعيد عن الاحتفاء بالذكرى السادسة والأربعين لتأسيس الجمعية في 24 يونيو 1979، وذلك من أجل تقديم نتائج المؤتمر الوطني الرابع عشر للجمعية المنعقد أيام 23، 24 و25 ماي 2025، ببوزنيقة، تحت شعار: نضال وحدوي ضد الفساد والاستبداد والتطبيع، ومن أجل مغرب الديمقراطية وكافة حقوق الإنسان للجميع».؛ وهو المؤتمر الذي يعد لحظة تنظيمية كبرى في المسار التاريخي الممتد للجمعية، وهي تناضل من أجل الإقرار الفعلي لحقوق الانسان وترسيخ مبادئها في التشريع والممارسة، وفي وجدان ووعي عموم المواطنين والمواطنات. وكما هو دأبنا، في الجمعية، فإننا نغتنم هذه المناسبة لنبسط أمامكم كل المعطيات، ونطلعكم على أبرز المراحل التي سبقت وصاحبت المؤتمر، وما أسفر عنه من نتائج وخطط، كمهام وآفاق للعمل.

1. الإعداد للمؤتمر:

باشرت الجمعية إعدادها للمؤتمر الرابع عشر في ظل ظرفية، دولية ووطنية، تشهد هجوما سافرا على القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، كما يتجلى عبر حرب الإبادة الجماعية الجارية في غزة على مرأى ومسمع من العالم، وما تعرفه المنطقة من انتهاك لسيادة الشعوب وحقها في تقرير المصير، وما رافق ويرافق هذا من صعود متعاظم لليمين المتطرف في أوروبا وأمريكا، واستغلال الأنظمة الاستبدادية في منطقتنا وغيرها لهذا الوضع من أجل الاستمرار في انتهاكها للحقوق والحريات الأساسية.

وفي هذا الإطار لم تعدل الدولة عن سلوكها العدواني اتجاه الجمعية، وتضييقها المسلط على الحركة الحقوقية والديمقراطية؛ فيما تزايدت الحملات الدعائية والشكايات الكيدية ضد قيادتها، بسبب المواقف المعبر عنها بخصوص قضايا حقوقية مزعجة، لتشديد الخناق عليها وتأليب الرأي العام ضدها لعزلها والمس بمصداقيتها وموثوقيتها. وهكذا استمرت السلطات المحلية، ممثلة في وزارة الداخلية، في الامتناع عن تسلم ملفات تجديد أغلب الفروع المحلية والجهوية للجمعية، وتسليم وصولات الإيداع المؤقتة والنهائية لكل واحد منها، ومنعها المنهج لأنشطتها مركزيا وجهويا ومحليا، رغم إدانة القضاء الإداري لذلك، حيث بلغ عدد الأحكام لصالح الجمعية أكثر من 43 حكما، بالإضافة إلى 10 أحكام لفائدتها أثناء مرحلة التقاضي الاستئنافية. وقد بلغ الأمر بالدولة إلى الضغط على مناضلات الجمعية ومناضليها خاصة الشباب منهم، وتحريض شركائها، وطنيا وإقليميا ودوليا، على الامتناع عن عقد شراكات معها، وحرمان فروعها من الدعم المادي العمومي. وتأكيدا على هذا المنحى عاودت الدولة اصطناع العراقيل أمام عقد المؤتمر الرابع عشر للجمعية، الذي لم يجر الترخيص له باستعمال مركب بوزنيقة إلا أياما قليلة قبل انطلاق أشغاله.

ـ بخصوص التحضير الأدبي: انطلق التحضير للمؤتمر الوطني الرابع عشر في الدورة التاسعة للجنة الإدارية المجتمعة يوم السبت 13 يوليوز 2024، التي تم خلالها تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر في صيغتها المؤقتة المكونة من 22 (وعضوات وأعضاء من خارجها (حصر عددهن/م في 54عضوا/ة). وقد صادقت اللجنة الإدارية، في دورتها 11 ليوم فاتح فبراير 2025، على تشكيلتها النهائية، التي تتضمن 41 عضوا(ة) (13 امرأة و8 من الشباب)؛ وذلك انطلاقا من المواكبة والمشاركة في أشغال اللجنة التحضيرية المؤقتة خلال الاجتماعات الأربعة، التي عقدتها ابتداء من 09 نونبر إلى 28 دجنبر 2024، والتي انتهت بإنجاز الوثيقة التحضيرية للمؤتمر الوطني الرابع عشر بتاريخ 06 يناير 2025.

على ضوء الوثيقة التحضيرية، ومقررات المؤتمر الثالث عشر، شكلت سكرتارية اللجنة التحضيرية المؤقتة فرق عمل موضوعاتية لتهييئ مسودات أولية للمقررات والتوصيات (خلال يناير 2025)، قصد طرحها للمناقشة والإغناء في الفروع التي عقدت لقاءات لمناقشتها، كما عقدت ندوات جهوية في كل الفروع الجهوية العشرة للجمعية نوقشت خلالها الوثيقة التحضيرية للمؤتمر. وفي 20 أبريل 2025، تم تنظيم الندوة الوطنية، التي اجتمعت في صيغة مجلس وطني رابع موسع بالرباط، بمشاركة أكثر من 220 مشاركا/ة، يمثلون الفروع المحلية والجهوية، واللجنتين الإدارية والتحضيرية، والهيئة الاستشارية للجمعية، حيث تمت صياغة مشاريع المقررات التي ستعرض على المؤتمر الرابع عشر وعددها أربعة عشر مشروع مقرر تتناول مختلف مجالات اشتغال الجمعية وألياتها المؤسساتية، وهي المشاريع التي رفعت للمؤتمر لمناقشتها من طرف اللجان التي ستشكّل لهذه الغاية، قبل البت فيها وإقرارها أثناء الجلسات العامة.

ـ بخصوص التحضير التنظيمي: أدت عملية انتخاب المؤتمرين إلى انتخاب 328(+ فرع باريس عشية المؤتمر) مؤتمرا/ة من بين 333 مؤتمرا/ة ومنتدبا/ة من الفروع. وقد تم إنجاز كافة الجموعات العامة في ظروف عادية لم يتوصل المؤتمر بأي طعن بشأنها. وبهذا يكون العدد الإجمالي للمؤتمرين/ات، بعد إضافة أعضاء اللجنة الإدارية (91) واللجنة التحضيرية للمؤتمر (41)، هو: 463 من بينهم 176 امرأة بنسبة (38%) و134 شابا/ة بنسبة (29%) من بينهم 59 شابة.

ـ التحضير المادي: ويتعلق الأمر بمالية المؤتمر؛ فبالإضافة إلى رسم المشاركة الخاص بالمشاركين في المؤتمر والدعم الذي يقدمه عدد من الأصدقاء ومناضلي الجمعية خلال فترة المؤتمر، فقد عمل المكتب المركزي للجمعية على مراسلة وطلب لقاء عدد من مسؤولي القطاعات والمؤسسات الوطنية والحكومية، التي دأبت على دعم المؤتمر سواء عينيا أو ماليا، ولم نتلق استجابة إلا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واعتذارا من المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ومجلس جماعة الرباط، فيما لم تتفاعل الجهات الأخرى.

> ....تحت شعار: نضال وحدوي ضد الفساد والاستبداد والتطبيع، ومن أجل مغرب الديمقراطية وكافة حقوق الإنسان للجميع».؛ وهو المؤتمر الذي يعد لحظة تنظيمية كبرى في المسار التاريخي الممتد للجمعية، وهي تناضل من أجل الإقرار الفعلي لحقوق الانسان وترسيخ مبادئها في التشريع والممارسة، وفي وجدان ووعي عموم المواطنين والمواطنات.

2. أشغال المؤتمر:

انطلقت فعاليات المؤتمر الوطني الرابع عشر عشية يوم الخميس 22 ماي 2025 بقاعة نادي المحامين بالرباط، مع الندوة الفكرية الدولية الافتتاحية للمؤتمر، حول موضوع «أي دور للحركة الحقوقية العالمية في تعزيز ودمقرطة منظومة حقوق الانسان في ظل الواقع الدولي الحالي؟»، بمشاركة عدد من الفاعلين والباحثين في مجال القانون الدولي من المغرب وتونس وفلسطين وأوروبا، تناول خلالها المشاركون التحديات الكبرى التي باتت تتهدد أسس الشرعية الدولية وضمنها القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني على خلفية حرب الإبادة التي يشنها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني في غزة، مع

طرح بعض المهام والأدوار التي يجب أن تضطلع بها حركة حقوق الإنسان محليا وجهويا وعالميا لكسر حلقات هذه الانتكاسة.

وقد انعقدت الجلسة الافتتاحية بالمركب الدولي للشباب والطفولة ببوزنيقة مساء يوم 23 ماي، في جو تميز بالحضور الوازن للهيئات والشبكات الحقوقية والإطارات الديمقراطية والصحافيين والفعاليات المهتمة، وما تخلل كلمة رئيس الجمعية من رسائل حقوقية مهمة، وما جاء في كلمات العديد من ضيوف الجمعية والشبكات والائتلافات المدعوة من عبارات الدعم والمساندة. كما تضمن برنامج الحفل الافتتاحي وصلات موسيقية وتكريمات وإهداءات، وتلاوة كلمات وبرقيات توصل بها المؤتمر من منظمات وشبكات حقوقية قارية وإقليمية ودولية.

وخلال المؤتمر، الذي حضر أشغاله العديد من المتتبعين/ات عن هيئات وطنية ودولية صديقة وصحافيين، تم بالأساس:

- عرض التقريرين الأدبي والمالي، الذي قدمه الخبير المحاسباتي أمام المؤتمر دون أي تحفظ، ومناقشتهما وتقديمهما للمصادقة؛ حيث صودق عليهما بشبه إجماع المؤتمرين/ات.
- تقديم استقالة اللجنة الإدارية بعد انتخاب لجنة رئاسة المؤتمر المكونة من سبعة أعضاء، وهم: عزيز غالي، خديجة رياضي، خديجة عناني، سميرة بوحية، أحمد الهايج، العياشي تاكركرا وإبراهيم حشان.
- المصادقة بالإجماع على أغلب مشاريع الوثائق المقدمة للمؤتمر وعددها 14، بعد مناقشتها وتعديلها من طرف مختلف اللجان ومن طرف المؤتمر، بينما جرى التصويت على تعديلات القانون الأساسي والمقرر التنظيمي بالأغلبية المطلقة.
- المصادقة بشبه إجماع على البيان العام.
- انتخاب لجنة إدارية تتألف من 86 عضوا وعضوة، عبر طريقة لجنة الترشيحات، من ضمنهم 40% نساء، و27% شباب. وجاءت نتائج التصويت على النحو التالي: ضد: لا أحد، التحفظ:01، الامتناع: 01، مع: شبه اجماع المؤتمرين والمؤتمرات.

وإجمالا أسفر المؤتمر عن جملة من القرارات والتوصيات، التي ستكون بمثابة الموجه والمحدد للتوجهات الكبرى المقبلة للجمعية في مجال حماية حقوق الانسان والنهوض بأوضاعها ببلادنا.

3. انتخاب المكتب المركزي:

ونظرا لضيق الوقت وتأخر عمل لجنة الترشيحات تقرر إرجاء انتخاب المكتب المركزي إلى الاجتماع الأول للجنة الإدارية بعد المؤتمر، الذي تقرر عقده يوم 15 يونيو 2025. وقد أسفر هذا الاجتماع، بعد المصادقة النهائية على مقررات المؤتمر والتقرير المالي، وقبلها الموافقة على قرار تطعيم اللجنة الإدارية ليصبح عددها 95 عضوا/ة، عن انتخاب مكتب مركزي مكون من 23 عضوا/ة، من بينهم 8 نساء (35 في المائة)، و7 شباب (31 في المائة).

وبعد اجتماع المكتب المركزي قام بتوزيع المهام بين عضواته وأعضائه على الشكل التالي:

- الرئيسة: سعاد البراهمة.
- نواب الرئيسة:
- فاروق مهداوي؛
- أحمد الهايج؛
- عمر أربيب؛
- الصادق ماء العنين.
- الكاتبة العامة: خديجة رياضي؛
- نائبها: إبراهيم حشان.
- أمين المال: عز الدين بعلال؛
- نائبه: ميسور إبراهيم.
- مستشارون/ات مكلفون/ات بمهام: أشرف ميمون – عمر الراشدي – مسكار مريم – سعد عبيل – أميمة الغفري – زينب البشناوي – مصطفى بريول – غسان ابن وازي – سمية الركراكي – نعيمة واهلي – عبد الاله تاشفين – عبد الرحيم المرابط – الناجم مرموش – زهرة قوبيع.

4. أهم خلاصات المؤتمر:

بالإضافة إلى ما ورد في البيان العام الذي تم نشره يوم 30 ماي، فإن أبرز ما خلص إليه المؤتمر من مواقف، وما رسمه من آفاق لعمل الجمعية خلال السنوات الثلاثة المقبلة، وذلك ضمن نطاق تصوره الاستراتيجي المبني على إقامة تمفصل إجرائي بين مختلف الحقوق والحريات الأساسية، تتمثل بتركيز شديد فيما يلي:

- تقوية البنية التنظيمية والإدارية للجمعية أفقيا وعموديا، والرفع من جاهزية عضواتها وأعضائها، وإسناد مبادئها الستة بدعامات تساعدها على التدبير السليم والديمقراطي والذكي لكل الإمكانات التي تزخر بها؛
- إيلاء الاهتمام أكثر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي صلبها الحقوق الشغلية، والحق في العمل والصحة والسكن، والحق في الأرض والماء وما يتعرضان له من استحواذ واستنزاف، والحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية وما تعانيه من التفاف وتبخيس؛ هذا دون اغفال ما تتعرض له الحقوق المدنية والسياسية انتهاكات متواترة، لا سيما الحق في التنظيم والتجمع، وحرية الرأي والتعبير والصحافة، مع مواصلة النضال من أجل استئصال الاعتقال السياسي والتعسفي من بلادنا، ومناهضة التعذيب في أماكن الاحتجاز، وتحقيق المساواة والكرامة للنساء، وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الإعاقة والاعتراف الكامل بحقوق اللاجئين وطالبي اللجوء؛
- إفراد مكانة أوسع للحقوق المرتبطة بالتنمية المستدامة والعدالة البيئية؛
- تنويع وسائل وطرائق وقنوات العمل في مجال التربية والتثقيف على حقوق الإنسان؛
- تطوير قدرات ترافع الجمعية وتعاملها مع الآليات الأممية، بما يخدم النضال من أجل تنفيذ الحكومة لالتزاماتها الدولية والإحقاق الفعلي لحقوق الإنسان بالمغرب؛
- تحسين أداء الجمعية على المستوى الإعلامي، وتجويد خدمات موقعها الإلكتروني وحضورها في الفضاء الرقمي؛
- إعطاء الانطلاقة العملية لمركز الدراسات والتوثيق والتكوين، وجعله فضاء رحبا للتفكير والتحليل والإنتاج المعرفي والنظري في مجال حقوق الإنسان؛
- تقوية العمل الوحدوي للجمعية محليا، مع تعزيز مكانتها داخل الائتلافات والشبكات والمنظمات الوطنية والجهوية والدولية؛
- مواصلة وقوفها الحازم إلى جانب حقوق الشعوب، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ومناهضة الاحتلال وبناء دولته المستقلة على كامل ترابه، مع الاستمرار في مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني الفاشي وإدانة الامبريالية الأمريكية والغربية الناهبة لخيرات الشعوب والمغذية للنزاعات والحروب.

السيدات والسادة؛

إننا، بهذه المناسبة، نود أن نوضح لمن يحتاج إلى توضيح بأن المؤتمر الوطني الرابع عشر للجمعية قد جرت جميع أطواره في أجواء خيم عليها النقاش الهادئ والرصين، وممارسة الحق في النقد والاختلاف، والتعبير عن المواقف والاختيارات عبر إبداء الرأي والتصويت؛ واتسمت أشغاله بحرص الجميع على رص الصفوف والإيمان بوجوب المشاركة الإيجابية في قيادة الجمعية، وتقويتها للتصدي للتحديات المقبلة ومواجهة كل محاولات التضييق عليها، وبضرورة العمل على تجسير العلاقات النضالية بين مختلف الفاعلين داخلها، على قاعدة وحدة المرجعية الحقوقية؛ وهو ما تحقق، نتيجة تضافر جميع الجهود، بصورة أوضح خلال اجتماع اللجنة الإدارية ليوم 15 يونيو الجاري، الذي استطاع أن يتخطى كل الصعوبات وينتخب مكتبا مركزيا بإجماع أعضاء وعضوات اللجنة الإدارية التي تم تطعيمها بالمناضلين والمناضلات الذين لم يتمثلوا خلال المؤتمر.

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر واجهته بعض الصعوبات، في التوفيق بين الإرادات المختلفة والمتآلفة والاستجابة لجميع التطلعات، مما أفضى أحيانا إلى التعبير عن مواقف غير موضوعية ومجافية للحقيقة، وهو ما تعاملت معه الجمعية، كما دائما، بسعة الصدر ورحابة التقبل؛ وذلك إيمانا منها، فكرا وممارسة، بأهمية وحدة جميع الفاعلين، داخلها وخارجها، العاملين من أجل مغرب الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولإدراكها التام لمقدار وحجم التحديات التي تواجه العمل الحقوقي، ومبلغ الإكراهات المحيطة به في سياقات تشهد تحولات جيوسياسية كبرى وخطيرة في نفس الآن، وتعرف تقلبات اقتصادية واجتماعية وبيئية وقيمية، تستبطن العديد من التهديدات، التي سيؤدي تحققها، لا محالة، إلى تقويض المبادئ والأسس التي تنبني عليها حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها؛ الأمر الذي أضحى يلزمنا بحشد الجهود، وبناء التحالفات للوقوف في وجه هذه التهديدات، وإفشال كل المساعي والسياسات والتدابير، التي تروم التقليص من فضاءات الفعل المدني وتحجيم الممارسة الواسعة للحريات المدنية والسياسية والتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وجعل الإنسان في القلب من كل تنمية مستدامة.

وفي الختام لا يفوتنا إلا أن نشيد ونثمن العمل الذي قام به مناضلو ومناضلات الجمعية، مركزا وفروعا، من أجل إنجاح المؤتمر الوطني الرابع عشر رغم كل الإكراهات؛ كما نعبر عن اعتزازنا بالتضامن والدعم الواسعين اللذين حظيت بهما الجمعية من طرف الحركة الحقوقية والديمقراطية الوطنية والدولية.

المكتب المركزي

الرباط، في 17 يونيو 2025.

.. نشيد ونثمن العمل الذي قام به مناضلو ومناضلات الجمعية، مركزا وفروعا، من أجل إنجاح المؤتمر الوطني الرابع عشر رغم كل الإكراهات؛ كما نعبر عن اعتزازنا بالتضامن والدعم الواسعين اللذين حظيت بهما الجمعية من طرف الحركة الحقوقية والديمقراطية الوطنية والدولية.

بعض من واقع الطبقة العاملة المغربية في مؤشرات كمية وكيفية (الجزء 4 / 1)

مجال التغطية الاجتماعية

الهاشمي كبدة

نقدم في 4 أجزاء قراءة لبعض من واقع الطبقة العاملة بالمغرب من انجاز الرفيق كبدة الهاشمي

لمحة تاريخية

بالمفهوم الماركسي للطبقة العاملة، العمل المأجور هو المورد المادي الوحيد للعامل لتلبية احتياجات عيشه. وعليه، فبالنسبة للعمال المغاربة لما قبل الفترة الاستعمارية كان المكون الإنتاجي الرئيسي، الذي كفل موارد عيشهم، يقتصر على مجالي الزراعة والحرف. وبعمل الاستعمار على تقويض بنيات الإنتاج القائمة بتجريد السكان من أراضيهم الفلاحية وبفرض رسوم ضريبة على أنشطتهم المهنية وممتلكاتهم عجزوا عن أدائها، وهروبا من أسلوب السخرة والتسلط التي انتهجها المستعمر عبر قواده وشيوخه العملاء، نزح العديد من أفراد الساكنة النشيطة إلى الحواضر ليستغلوا يدا عاملة غير مؤهلة في قطاعات الصناعات التحويلية والأشغال العمومية والبناء والنقل والخدمات ... ولقد كانت الدار البيضاء مدينة جذب بامتياز، إذ توافد عليها إلى غاية نهاية الفترة الاستعمارية أكثر من 50000 عامل (ة) (1)، كانوا، تحت ظروف استحالة اقتناء أو كراء سكن، يقطنون أحياء الصفيح التي تنتفي عنها شروط الحياة الكريمة. وكان أغلبهم مهددين على الدوام بخطر البطالة فضلا عن حرمان الكثير منهم من الحقوق الشغلية التي انتزعتها الطبقة العاملة الفرنسية إبان حكم إئتلاف الجبهة الشعبية لفرنسا لاسيما التصريح بالعمال لدى صناديق الحماية الاجتماعية، إجازات العطل السنوية المؤدى عنها والمحدد في البدء في الحد الأدنى 15 يوما في السنة، تقليص زمن العمل الأسبوعي إلى 40 ساعة بمعدل 8 ساعات يوميا ولخمسة أيام أسبوعيا فقط، التفاوض وتوقيع الاتفاقات الجماعية مع النقابات أو مع مناديب العمال ... واستمر النزوح والهجرة بعد الاستقلال الشكلي إلى الوقت الراهن. والحالة تلك، ما هي بعض من المظاهر الأساسية لواقع الطبقة العاملة المغربية في الزمن الحالي من خلال مؤشرات كمية وكيفية وذلك في ارتباط مع مدى تمتع افرادها بالرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، ومع أزمة البطالة التي تؤرق منتسباتها ومنتسبيها، ومع شروط اشتغال منتمياتها ومنتميها، ومع بوادر الوعي الطبقي لعناصرها؟

الحماية الصحية والاجتماعية

باستقراء عناصر كمية يرصد أن تعداد سكان المغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لشهر شتنبر 2024 بلغ 36828330 نسمة، لتشكل منهم الشرائح النشيطة المشتغلة، من الفئة العمرية أكثر من 15 سنة إلى حد سن الإحالة على التقاعد، برسم سنة 2024 10673000 فردا(2) بنسبة 42،3 %، لترتفع هذه النسبة إلى 42،9 % خلال الفصل الأول لسنة 2025 مع تشكيل النشيطات شغليا منهم 2198630 مشتغلة بحجم 20،6 % من تلك الشرائح(3). وبقراءة الساكنة النشيطة المشتغلة وفق بعض من متغيرات سوق الشغل نقف على أنه في سنة 2024 بلغ عدد المزاولات والمزاولين لنشاط شغلي غير قار إلى هش قرابة 4482660 فردا، بنسبة 42 % من الساكنة الشغلية حيث لا يتوفرون على عقود العمل لإضفاء الطابع الرسمي على علاقتهن/هم بالمشغلين(4)؛ وبرسم نفس السنة كان 1067300 فردا، بنسبة 10 % من الشرائح النشيطة المشتغلة، يمارسون أنشطة شغلية دون تقاضي أي اجر عن الأعمال المنجزة لتتمثل الكتلة النسوية ضمنهم ب 281760 مشتغلة بنسبة 26،4 % من المحرومات والمحرومين من أي مقابل أجري(5)، ولتنخفض نسبة هؤلاء برسم الفصل الأول من سنة 2025 ب0،7 نقطة مئوية(6)؛ ويتمثل الإجراء، برسم سنة 2024، ضمن الساكنة الشغلية بنسبة 59،9 %(7)؛ وتتوزع الشرائح النشيطة المشتغلة، برسم الفصل الأول من سنة 2025، على أربع قطاعات إنتاجية رئيسية بأحجام متفاوتة: قطاع الخدمات 49،2 %، الفلاحة والمياه والغابات والصيد البحري 25 %، الصناعة 13،2 %، البناء والأشغال العمومية 12،5 %(8).

ومن المعاناة الكبرى للأجيرات والأجراء المغاربة، ضعف إلى انعدام التغطية الصحية والاجتماعية المرتبطة بالشغل حيث في المتوسط أقل من عامل(ة) من كل عاملين (46،5 %) من يتمتع بها(9)، وتأمينها في الغالب موكول إلى فاعل رئيسي في الاحتياط الاجتماعي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقبل التفصيل العددي في الانخراط في الهيأة الأخيرة لنقف على البنية الإجمالية للمقاولات الهادفة للربح والممارسة لأنشطتها الاقتصادية على التراب المغربي.

حدد عدد المقاولات غير الفلاحية الهادفة للربح برسم الموسم 2023-2024 في 1130021 مقاولة موزعة بأحجام متفاوتة على القطاعات الإنتاجية الأساسية وبالترتيب كما يلي: التجارة 587177 مقاولة، الخدمات 348343 مقاولة، الصناعة 154979 مقاولة، البناء والأشغال العمومية 39522 مقاولة(10)، فضلا عن الاستغلاليات الفلاحية المحدد عددها في 1496349(11) حيث يصبح العدد الكلي لوحدات الإنتاج 2626370.

غير انه بتحليل التصريح بالعاملات والعمال والمستخدمات والمستخدمين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2023 نصدم أن عدد وحدات الإنتاج التي اجرأت ذلك التدبير محصور في 332102 وحدة(12) بحجم 12،64 % من الكتلة الإجمالية للنسيج الاقتصادي الهادف للربح، وهم التصريح 3987741 عامل(ة) ومستخدم(ة)(13). وتتوزع تمثيلية التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب القطاعات المشغلة بانتساب 36 % من الأجيرات والأجراء المصرح بهن/هم إلى المجال الخدماتي (1444000 أجير(ة))؛ ويتساوى المستخدمات والمستخدمون بالقطاعين الصناعي والتجاري في التمثيلية بحجم 15 % (600000 أجير(ة))؛ ولا يحظى المشتغلات والمشتغلون بمجال البناء والأشغال العمومية إلا بنسبة 13 % (520000 أجير(ة))؛ بينما، ورغم التوطين الإجرائي لقرابة مليون ونصف وحدة استغلالية فلاحية على صعيد التراب الوطني وما يفترض استقطابها لاكثر من 2500000 عامل(ة) ومستخدم(ة)، ورغم استغلال 468 باخرة في الصيد في أعالي البحار و2510 قارب في الصيد الساحلي و17334 زورق في الصيد التقليدي حيث يشتغل على ظهر هذا الأسطول 131641 بحارا (14)، فإن كتلة قطاعي الزراعة والصيد البحري احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة للهرم بحجم 12 % (440000 أجير(ة))؛ ليقبع الممارسات والممارسون لأنشطة مهنية أخرى والمصرح بهن/هم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في درك الترتيب بنسبة 9 % (360000 أجير(ة))(15).

وجدير بالإشارة أنه بمقتضى القانون المحدث للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فهذا الأخير يكفل أداء التعويضات العائلية لفائدة الأجيرات والأجراء المصرح بهن/هم لديه، غير أن التمتع بهذا الحق مشروط باستيفاء الأجير(ة) المؤمن(ة)، على الأقل، ل108 أيام متصلة أو متقطعة من الاشتراك في الصندوق خلال 6 أشهر، كما هو متعين استيفائه(ا) لأجرة شهرية مصرح بها تعادل 60 % على الأقل من الحد الأدنى للأجور(16). وعليه فعدد أيام العمل المصرح بها برسم سنة 2023 لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لم تخول الاستفادة من التعويضات العائلية، وبصفة متقطعة، إلا لقرابة 43،30 % من المصرح بهن/هم (1732119 من اصل 4000000 مصرح به(ا) لدى الصندوق)(17). ولعل من العوامل التي تقف وراء حرمان 56،70 % من المسجلات والمسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تصريح أرباب الشغل بعدد ساعات وأيام العمل أقلع بكثير من ساعات وأيام العمل الفعلية، وإمعان هؤلاء في نهب المستحقات الشهرية الواجب تحويلها إلى ذلك الصندوق، ويعد الفساد المستشري في مؤسسات الرقابة الشغلية من سلطات محلية ومفتشيات الشغل ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي العامل الرئيسي في الحرمان من التعويضات العائلية ومن باقي الحقوق الشغلية.

المصادر:

(1) Robert Montagne، naissance du prolétariat marocain، enquête collective، revue Cahiers de l'Afrique et de l'Asie numéro spécial، 1951، Paris.

(2) le Haut Commissariat au Plan، note d'information sur la situation du marché d'emploi durant l'année 2024، 03 février 2025.

(3) le Haut Commissariat au Plan، note d'information sur le marché d'emploi durant le premier trimestre de l'année 2025، 05 mai 2025.

(4) le Haut Commissariat au Plan، note d'information sur le marché d'emploi durant l'année 2024، 03 février 2025.

(5) Ibid.

(6) le Haut Commissariat au Plan، note d'information sur la situation du marché d'emploi durant le premier trimestre de l'année 2025، 05 mai 2025.

(7) le Haut Commissariat au Plan، la situation du marché d'emploi durant l'année 2024، 03 février 2025.

(8) le Haut Commissariat au Plan، note d'information sur la situation du marché d'emploi le premier trimestre de l'année 2025، 05 mai 2025.

(9) Ibid

(10) المندوبية السامية للتخطيط، التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية 2023 / 2024، مذكرة حول النتائج الأساسية للإحصاء العام للسكان والسكنى.

(11) http://www.almoutmir.ma، 18/05/2025 12:23.

(12) l'Observatoire Marocain des Très Petites et Moyennes Entreprises، rapport annuel، édition 2024.

(13) Ibid.

(14) Ministère de l'agriculture، de la Pêche Maritime، du Développement Rural et des Eaux et Forêts، Département de la Pêche Maritime، LA MER EN CHIFFRES.

(15) La Caisse Nationale de la Sécurité Sociale، Rapport Statistique et Démographique 2023 / Régime de la Sécurité Sociale des Travailleurs Salariés.

(16) الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية عدد 3121، 23 غشت 1972

(17) la Caisse Nationale de la Sécurité Sociale، rapport annuel 2023.

(18) la Caisse Nationale de la Sécurité Sociale، AMO 2023 / Assurance Maladie Obligatoire des Travailleurs .

مقدمات الحرب الكبرى

لحسن كريم

يقال إن الحرب يختبئ وراءها الاقتصاد لأن دوافعها هي الرغبة الاقتصادية والسوق في ظل تطور النظام الاقتصادي العالمي وفق ما يمليه السوق وأزماته كضرورة لترتيب النظام الاقتصادي الرأسمالي في علاقته بالأسواق تلجأ الدافعية الاقتصادية إلى القوة لتطويع الاقتصادات المتنافسة او التي ترغب هي الأخرى في الحفاظ على وجودها ضمن السوق العالمية ولصرف الأنظار عن هذا يلجأ النظام الرأسمالي إلى تغليف وحجب حقيقته التوسعية إلى إشعال التناقضات الثانوية لإخفاء حقيقة الصراع. إن انتقال العالم اليوم في ظل النظام الرأسمالي المتوحش من الحرب بالوكالة ما هو إلا تجسيد لهذه الحقيقة لأن النظام النيوليبيرالي اليوم تحول إلى عقيدة وحيدة لا تقبل من يقف في وجهها لأنها عقيدة مبنية على حرية الأسواق التي تنظم الاقتصاد والتجارة وهذا يتطلب نظاما سياسيا يتطابق مع العقيدة النيوليبيرالية المبنية على التمركز الرأسمالي ويعتمد على نمط الاستهلاك الواسع والشامل ومرتبط بتحرير الأسواق من قبضة الرامج التي توجهه وتتحكم فيه والتي أصبحت من الماضي. فلا مجال لاقتصاد الأسوق أو توزيعها على نطاق تنافسي وفق تعدد الأنماط الاقتصادية لأن هذه النظرية وهذا النمط الاقتصادي يخالف النيوليبيرالية كدين اقتصادي.

إن الحروب التي خيضت من أجل تحقيق وسيادة النظام الامبريالي-النيوليبيرالي- لن يتوقف يوما عن تدمير البنى المعرقلة والمنافسة لنظامه وعقيدته وبشتى الأشكال والطرق سواء تعلق الأمر بالمستوى الداخلي للدول أو على المستوى الجغرافي السياسي للدول باستخدام القوة التي تعبد للنظام الراسمالي الامبريالي الطريق نحو الأسواق لأن هذا النظام وجد وفرض بالحرب، فمنذ الحرب العالمية الثانية- الحرب الكبرى- التي انتهت بتجسيد هذا النظام الدولي وبما أن العالم تطور من حيث القوة وامتلاكها مما لا يسمح بتكرار نفس هذا النوع من الحروب الكبرى لأنه سيدمر كل شيء ولا يمكن أن يبقي على المنتصر والمنهزم الأمر الذي جعل النظام العالمي مبنيا على هذه الثنائية المركبة بين المنتصر والحفاظ على المنهزم لأن المصلحة الاقتصادية والسياسية تقتضي الحفاظ عليه ضرورة للنظام الاقتصادي والايديولوجي العالمي.

وفي سياق منهجية الصراع تطورت القوة ومعها آلياتها إلى بناء منظومة امبريالية تعتمد على تغيير الأنظمة وتحطيمها أو تسليم السلطة ونقلها لمن يخضعون لنظام السوق الجديد، إن الحرب الدائرة راهنا ماهي إلا استمرار للحرب الباردة في شكلها الجديد تعتمد على إخضاع الأنظمة السياسية (الدول واقتصادياتها) والتي لا تختلف عنها جوهريا لكونها أنماط اقتصادية رأسمالية إلا أنها مازالت تحافظ على النمط المحلي والوطني أي مازالت تدار وتوجه وفق برامج اقتصادية مصاغة وموجهة من البرامج السياسية المستقلة المشكلة للدولة وليست خاضعة بالمطلق لنظام السوق هذا النمط الاقتصادي في نظر النيوليبيرالية أصبح من الماضي ومعرقلا للعقيدة

على طرق الاستنزاف والانهاك للأنظمة ذات الاقتصادات العصية والتي ترفض الاندماج الكلي والشامل اقتصاديا وثقافيا للنيوليبيرالية مما يؤجل ويعطل المواجهات المباشرة والإبقاء على قواعد الصراع والحروب بالوكالات (الحروب العسكرية والاقتصادية) وكلاهما يهدفان إلى غاية واحدة هي استنزاف وانهاك للأنظمة الرافضة في انتظار الهزيمة والاستسلام، وفي هذا السياق يتم توظيف أنظمة وادرع لافتعال هذه الحروب وتتخذ تناقضات وجودية وفوقية، إن إحداث كيان اصطناعي في الشرق الأوسط وعلى أرض فلسطين يدخل في هذا التوظيف العام للنظام الرأسمالي وفي سياقات قارية وإقليمية فأن ما يجري اليوم في هذه المنطقة لا يخرج من هذا السياق الذي يعمل النيوليبيرالية لذا يجب تدميره واقتلاعه، في الحرب الجارية الآن في الشرق الأوسط بين إيران والكيان الصهيوني الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية واليمن تدخل في سياق لعولمة الجديدة التي تعتمد على عالم بدون حدود وتحرير الأسواق لأن طبيعة الاقتصاد النيوليبيرالي والنظام العالمي الذي تقوده لا يحتمل وجود قوى متعددة (الصين روسيا إيران...) إضافة إلى دول البريكس تتنافس فيه على القيادة والأسواق أو تعرقل حرية الاقتصاد والتجارة فوجود الكيان الإسرائيلي الاستعماري يخدم مصلحة النظام الأمريكي والغربي لأنه يشكل نظام وكيل أعطيت له كل مقومات القوة والمال والرعاية ليخوض حروبا بالوكالة من أجل المصالح

> إن الحروب التي خيضت من أجل تحقيق وسيادة النظام الامبريالي-النيوليبيرالي- لن يتوقف يوما عن تدمير البنى المعرقلة والمنافسة لنظامه وعقيدته وبشتى الأشكال والطرق سواء تعلق الأمر بالمستوى الداخلي للدول أو على المستوى الجغرافي السياسي للدول باستخدام القوة التي تعبد للنظام الراسمالي الامبريالي الطريق نحو الأسواق لأن هذا النظام وجد وفرض بالحرب،

الامبريالية ولأن عقيدة هذا الكيان الصهيوني مبنية على الهيمنة والسيطرة العالمية وهي جوهر العقيدة النيوليبيرالية اليوم والتي وصل إليها النظام الرأسمالي باعتبار العالم سوقا موحدا وهذه الشكل المهيمن يتطلب ويعتمد قوة أيديولوجية وحيدة تمتد إلى مفاصل الأيديولوجيات المختلفة وتكييفها وفق الأيديولوجية الجديدة خدمة للبرامج الاقتصادية والثقافية والتي وضعت وشكلت لها مؤسسات دولية (عوض الدول) تصوغ برامج سيادية تملى على الدول من أجل تطبيقها اقتصاديا وسياسيا وثقافيا هذا ما يجسد العولمة الجديدة حيث ما يجري الآن من مواجه عسكرية مباشرة بين الكيان الصهيوني وإيران انتقل من مرحلة الحرب التي كانت سابقا في نطاق إقليمي إلى حرب غير مباشرة مع أمريكا والغرب(حرب بالوكالة) ضد ما تقوم به إيران من دعم لمحور المقاومة وبكون إيران دولة مستقلة ورافضة للخضوع للهيمنة الامبريالية.

وبهذا التوجه الامبريالي الحاصل في العالم اليوم يقف على شفى كارثة لأن أمريكا لا ترغب في التخلي عن مكانتها العالمية في قيادة النيوليبيرالية وفرضها بالقوة لأن تراجعها يؤدي إلى سقوطها وانهزامها وهذا سيحدث مرحة تاريخية كبرى في تاريخ الامبريالية التي تقوم على القوة والبربرية وبالتالي فالحرب التي تدور رحاها الآن في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة القوقاز هي مقدمة لحرب كبرى من أجل الهيمنة والسيطرة على العالم وإخضاعه للتكيف مع نظام السوق لم يعد فيه للدولة بكل مؤسساتها وبرامجها أي دور ومن هنا تنتقل الشعوب إلى نمط الاستهلاك في سوق معولم لا سلطة فيه للدولة، إنها مرحلة الاستعمار الجديد لكل الشعوب والتحكم في العالم من قبل الاوليغارشيات التي تدير الشركات والاقتصاد الممركزة ومعها القوة العسكرية المتطورة للحفاظ على هيمنتها.

إننا كماركسيين مطلوب منا استيعاب المرحلة الامبريالية وتفكيكها وما يخطط للشعوب والعالم بغاية مقاومة هذا النظام النيوليبيرالي في تمرحله وتأزمه بتوحيد الموقف منه وفهم المتغيرات التي حدثت إقليميا وعالميا والتي كانت للقوى الامبريالية والصهيونية الدور الكبير فيها ومطلوب منا أيضا الانحياز جيوسياسيا ضد هذا النظام الامبريالي الذي يعمل على تفكيك الأنظمة الوطنية وباقي الأنظمة على أساس النظرة الجديدة التي يكرسها راهنا على مستوى النظام الدولي الحالي وعلى شعوب العالم اليوم والقوى التقدمية التحررية والاشتراكية والماركسية النهوض من اجل مقاومة هذا النظام الامبريالي في إطار جبهة موحدة وطنيا وإقليميا ودوليا فلا يمكن تغيير ميزان القوة إلا إذا قامت الشعوب حاليا على تنظيم أشكال مواجهة هذا النظام من الداخل بتحرير الشعوب من الأنظمة التي تتبنى برامج الرأسمالية الامبريالية ونشر التضامن بين الشعوب ودعم القوى العالمية المناهضة له لأن هذا النظام يهدد العالم والسلم العالمي.

انتفاضة 20 يونيو.. محطة نضال في سيرورة نضال شعبي متواصل

سيرورة نضال الشعب المغربي ومقاومته للاستبداد والاستغلال ودفاعه عن مدخراته وسيادته، لا يمكن حصرها تاريخيا بعد الاستقلال الشكلي. بل إنه ربط نضاله المرير من أجل الاستقلال الحقيقي والديمقراطية والحق في تقرير المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وواصله بمختلف الصيغ والأحداث السلمية منها والدامية. فمن انتفاضة الريف الأولى (1927 ثم 1958)، قال الشعب المغربي كلمته في عدة محطات : 62 - 65 - مرورا ب 81 و84 و90، بلوغا إلى 2007 و2008 و2011 و2017. وإذ أن النظام المخزني المغربي ازداد تغولا وتشبثا بسياساته الطبقية، وتحميله لأزماته للطبقة العاملة المغربية وعموم الكادحين، فإن الأوضاع بالمغرب لازالت قابلة للانفجار في كل لحظة ولم تعد أمام الكتلة الطبقية السائدة ونظامها الحاكم من حلول ومناورات. وليس أمام الشعب المغربي وتنظيماته سوى مزيدا من النضال المنظم إن هو أراد استرجاع مكتسباته وسيادته.

في ملف هذا العدد نستحضر محطات من نضال الشعب المغربي والدروس التي علينا استخلاصها للمساهمة في تطوير نضال شعبنا من أجل الانعتاق وبناء الدولة الديمقراطية الشعبية...

الحراكات الشعبية بالمغرب: أية دروس وأية آفاق؟

عبد السلام العسال

1) إطلالة موجزة على نماذج من الانتفاضات والحراكات الشعبية بالمغرب:

يتميز التاريخ النضالي المشرق للشعب المغربي بتفجر انتفاضات وحراكات شعبية قوية ضد التكتل الطبقي السائد، قاسمها المشترك النضال ضد الفساد والاستبداد والتهميش والمطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية؛

فمن انتفاضة الريف التي اندلعت سنة 1958 بقيادة البطل الثوري محمد بن الحاج سلام أمزيان، والتي تقدم خلالها المنتفضون/ات بملف مطلبي تضمن 18 مطالبا أساسيا، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كما ذكرها المؤرخ والأنثروبولوجي الأمريكي دافيد مونتكمري هارت (1927 2001–)، (انظر(ي) على الخصوص كتابه "آيث وياغر قبيلة من الريف المغربي، دراسة اثنوغرافية وتاريخية» (1976))، وهذه المطالب هي:

- «جلاء جميع القوات الأجنبية عن المغرب
- تشكيل حكومة شعبية ذات قاعدة عريضة
- حل الأحزاب السياسية وتكوين حكومة وحدة وطنية
- اختيار الموظفين المدنيين من السكان المحليين
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين
- عودة محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى المغرب
- ضمان عدم الانتقام من المنتفضين
- اختيار قضاة أكفاء
- إعادة هيكلة وزارة العدل
- تقديم المجرمين للعدالة
- إسناد وظيفة مهمة لريفي في الحكومة
- توسيع برنامج عملية الحرث لتشمل الريف
- تخفيض الضرائب في المغرب كله وخاصة بالريف
- خلق برنامج طموح ضد البطالة
- إحداث منح دراسية للطلبة الريفيين
- تسريع تعريب التربية في كل المغرب
- بناء مزيد من المدارس في القرى
- فتح ثانوية أو مدرسة عليا في الحسيمة»

إلى حراك فجيج الشعبي الذي اندلع منذ حوالي ثلاث سنوات للاحتجاج على سعي الدولة خصخصة مياه واحة فجيج، ويشكل هذا الحراك نموذجا مميزا للدفاع عن الحق في الماء كتجربة رائدة غير مسبوقة، لا زالت مستمرة بزخم نضالي ممتد، رغم كل المحاولات الفاشلة لإخمادها سواء عبر الحصار والتضييق والقمع أو عبر اعتقال بعض رموز الحراك (محمد لبراهمي موفو على سبيل الذكر)؛

مرورا بانتفاضة 23 مارس 1965 بالدار البيضاء من أجل الحق في تعليم شعبي ديمقراطي، والتي شكلت جوابا ميدانيا على إقالة حكومة عبدالله إبراهيم وإصدار النظام لدستور جديد سنة 1962 للاستفراد بالحكم، والتي واجهها النظام بعنف دموي وحملة اعتقالات واسعة في صفوف المنتفضين/ات والمناضلين/ات؛

وانتفاضة أولاد خليفة التي اندلعت سنة 1970، للدفاع عن الحق في الأرض بعدما حاول الأمير عبدالله أخ الحسن الثاني الاستيلاء على أراضي المنطقة، حيث انتفض فلاحو قبيلة أولاد خليفة بشكل منظم وتصدوا للهجوم المخزني عليهم، والذي استعملت فيه الدبابات

ومختلف أشكال القمع والتنكيل والقتل والاختطاف والاعتقال (انظر/ي موضوع «الأزمة المغربية في الغربال» ضمن كتاب «الصراع الطبقي بالمغرب: مجموعة مناضلين تقدميين 1973)؛ وانتفاضة 20 يونيو 1981 بالدار البيضاء، التي واجهها النظام بالرصاص الحي عبر إنزال الدبابات إلى شوارع وأزقة مدينة الدار البيضاء حيث راح ضحيتها آلاف الشهداء والشهيدات فضلا عن الآلاف من المعتقلين/ات والمفقودين/ات والمصابين/ات؛ وانتفاضة 1984 التي اندلعت في مجموعة من المدن المغربية، ومنها الحسيمة والناظور وتطوان والقصر الكبير ومراكش، والتي جاءت كاستمرار لنضال الشعب المغربي من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وضد سياسات الفساد والاستبداد والتسلط المخزني وهيمنة نظام الحكم الفردي المطلق؛ وانتفاضة 14 دجنبر 1990 بفاس وبعض المدن الأخرى (طنجة)، والتي ووجهت أيضا بالرصاص الحي عبر إنزال الدبابات إلى الشوارع، وقد استشهد خلالها مئات المواطنين/ات وأصيب الآلف منهم، كما تم اعتقال المئات وأدينوا بأحكام جائرة سُخِّرَ فيها القضاء التابع لتصفية الحساب مع المنتفضين/ات المعارضين/ات للسياسات الطبقية المعادية لحقوق ومكتسبات الشعب المغربي؛

غير أن أكبر انتفاضة فجرها الشعب المغربي بعد الاستقلال الشكلي، سواء من حيث عدد المشاركين/ات فيها أو من حيث امتدادها التنظيمي والنضالي في الزمان والمكان أو من حيث طبيعة الشعارات والمطالب والمواقف التي أطرتها، هي انتفاضة 20 فبراير 2011، التي شكلت قفزة نوعية في تطور الصراع الطبقي ببلادنا، قادها شباب متحمس للتغيير الثوري، وانخرط فيها العديد من فئات الشعب المغربي، يتقدمها الكادحون/ات وسكان الأحياء الشعبية، وانصهرت في فعالياتها مختلف القوى الديمقراطية والحية المناهضة للفساد والاستبداد بالبلاد، والتي أرعبت النظام المخزني، وفرضت عليه الاستجابة لجل مطالبها (تغيير الدستور بغض النظر عن مضمونه، حل البرلمان والحكومة وإجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، والتنصيص دستوريا على دسترة الأمازيغية، وعلى فصل السلط، وجعل القضاء سلطة مستقلة، والتنصيص على المناصفة كشرط للمساواة، واعتبار سمو المواثيق الدولية على التشريع المحلي...)؛

←

كما عرف المغرب تفجر حراكات شعبية أخرى متعددة ومتنوعة في طبيعة الملفات التي تحركت من أجلها وفي طبيعة الفئات المشاركة فيها، ومنها حراك جرادة وحراك طرفاية وحراك الريف وغيرها من الحراكات التي ستظل راسخة ومشرقة في الذاكرة الجمعية لشعبنا ونقطا مضيئة في مسيرته النضالية الحافلة بالتضحية.

2) أية دروس يمكن استخلاصها:

بطبيعة الحال، هناك دروس كثيرة يمكن استخلاصها مما هو مشترك من كل هذه الانتفاضات والحراكات الشعبية المتراكمة ضمن سيرورة النضال الشعبي ببلادنا، نقدم، للاختصار، بعضها ضمن هذا المقال، فيما يلي

– درس الاستعداد الهائل للمواجهة والتضحية:

لقد بينت كل الانتفاضات والحراكات الشعبية التي فجرها شعبنا عن قدرات كبيرة واستعدادات هائلة لدى مئات الآلاف من الجماهير الشعبية لمواجهة العدو الطبقي، الذي لم يتوان في إنزال الذبابات إلى الشوارع لقمعها بما في ذلك باستعمال الرصاص الحي (1958/1965/1981/1994/...)، غير أنه وجد نفسه عاجزا أمام صمود المشاركين/ات فيها، الذين واللواتي واجهوا/ن الأجهزة القمعية المجرمة بصدورهم/ن العارية وبعزيمة فولاذية، ما أدى إلى ارتفاع عدد الشهيدات والشهداء والمصابين/ات والمعتقلين/ات والمختطفين/ات ومجهولي/ات المصير؛

– درس التلاحم والصمود:

لقد شكلت طبيعة التلاحم العضوي البارز بين المتظاهرين/ات طابعا مميزا وَسَمَ مختلف الانتفاضات والحراكات الشعبية التي عرفها شعبنا بميزة عالية القيمة، وهو ما أسهم، بشكل فعال، في تقوية عناصر الصمود أمام الآلة القمعية المخزنية، رغم كل مظاهر القمع والتنكيل التي مارسها النظام المخزني في حقهم/ن، وأمام هذا الصمود لم يجد النظام أمامه أية وسيلة أخرى لإخمادها غير لجوئه إلى أساليب القمع الدموي التي لم تقف عند حد فضها بالقوة وحسب، بل تجاوز ذلك إلى ممارسة العنف الهمجي في حق المتظاهرين/ات واختطافهم/ن واعتقالهم/ن من الشوارع والمقاهي والمنازل ومقرات العمل والمؤسسات التعليمية، وتعذيبهم/ن بشكل همجي أعمى والزج بهم/ن في السجون بعد محاكمات صورية كانت عبارة عن مسرحيات رديئة الإخراج أكثر منها محاكمات قانونية؛

– درس القدرة على التأطير الذاتي:

في غياب وجود أحزاب ونقابات وهيئات مدنية قوية لتأطير الانتفاضات والحراكات الشعبية، وجد المتظاهرون/ات أنفسهم/ن وجها لوجه أمام جبروت النظام المخزني، فاضطروا لتنظيم أنفسهم/ن بأنفسهم/ن في شكل مجموعات ولجان شعبية لتأطير احتجاجهم/ن ونضالهم/ن بشكل أرقى، وإخراجه من طابعه العفوي الذي لا يمكن معه تسطير أهداف ومطالب وبرامج عمل محددة، إلى طابعه المنظم والمسؤول نسبيا، حيث أن العفوية تقتل العمل المنظم وما يستتبعه من نتائج، وقد شكل كل من حركة 20 فبراير وحراك الريف وحراك فجيج نماذج بارزة للتأطير الذاتي المنبثق من الجماهير من داخل الحراك وليس من خارجه، وهو ما أسهم، ليس فقط، في استمرار هذه الحراكات لمدد أطول مقارنة مع الحراكات والانتفاضات السابقة عليها، ولكن أيضا في تسطير برامج نضالية منظمة ومحددة بدقة وفي تكوين ملفات مطلبية تتضمن مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية واضحة؛

– درس مشاركة النساء والشباب:

قامت النساء بأدوار كبيرة ومهمة خلال مشاركاتهن الفعالة في جميع الانتفاضات والحراكات الشعبية، وساهمن بشكل كبير وبارز ليس فقط في تنظيمها ورفع شعاراتها، ولكن كذلك في قيادتها بعزيمة فولاذية كبيرة متحديات آلة القمع والتنكيل والاعتقالات التعسفية والمحاكمات الصورية، وخلقت النساء أزمات حقيقية للنظام المخزني الذي وجد نفسه عاريا بطبيعته العدوانية وهو يعتدي على نساء عزل سلميات بالهراوات، ما شكل فضائح مدوية له أمام الرأي العام الدولي، وتعتبر تجربة قيادة النساء لحراك فجيج نموذجا رائعا على مستوى الإبداع في الأشكال النضالية (اللباس الموحد الرمزي بالحايك) وتقدم المظاهرات، ورفع الشعارات والصمود أمام أجهزة المخزن وإلقاء الكلمات في الساحات العمومية، وغيرها من أشكال القيادة التي تشكل مفخرة للنساء المغربيات وللشعب المغربي ككل؛

نفس الملاحظات تنطبق أيضا على فئة الشباب المغربي الذي ساهم بفعالية في تأجيج مختلف الحراكات والانتفاضات الشعبية، وعلى سبيل الذكر، فانتفاضة 1965 كانت من ابتكار وقيادة الشباب، وحركة 20 فبراير صنعها الشباب، إعدادا وتنظيما وتنفيذا، على كافة المستويات.

3) أية آفاق للمستقبل؟

نستنتج من هذه الدروس وغيرها أن شعبنا له ما يكفي من القدرات والمؤهلات ليس للانخراط فقط في النضال الشعبي والمساهمة في تقويته، وإنما أيضا في تفجير وقيادة انتفاضات شعبية وبلورة حراكات اجتماعية ذات عمق نضالي بنفس ثوري، وهذا يعني أن نضال شعبنا لم يتوقف، وأكيد أنه لن يتوقف مستقبلا، رغم أنه قد يخفت أو يتراجع بسبب ظرف ما أو آخر، ولكنه سيستمر في الزمان والمكان مادامت مسبباته المتجسدة في جميع مظاهر الفساد والاستبداد قائمة، والتي هي نتاج طبيعي لسياسات مخزنية طبقية معادية لحقوقه ومكتسباته.

غير أن السؤول الذي يطرح نفسه بإلحاح، هنا والآن، هو ما هي السُّبُل الكفيلة بجعل الحراكات والانتفاضات الشعبية قادرة على تحقيق أهدافها، سواء الآنية أو الاستراتيجية؟ وبصيغة أخرى كيف يمكن المساهمة في توفير الشروط الضرورية لإنجاح المهام النضالية للحراكات والانتفاضات الشعبية؟

أعتقد أن نجاح هذه الحراكات والانتفاضات، رهين، في إطار الآفاق، بتوفير مجموعة من الشروط السياسية، من أهمها:

– تحمل القوى الديمقراطية والحية مسؤولياتها في الانخراط، بكل قوة، في كل الحراكات والانتفاضات المحتملة، وذلك لن يتأتى إلا إذا استطاعت هذه القوى تقوية صفوفها عبر دمقرطتها وانفتاحها أكثر على عموم الجماهير الشعبية الكادحة والتواصل معها، وبذل كافة الجهود لبناء جبهة ميدانية واسعة الانتشار والامتداد أفقيا وعموديا؛

– دعم وإسناد الجماهير في بناء أدوات الدفاع الذاتي المناضلة من جمعيات ولجان شعبية وأنوية خلوية في الأحياء الشعبية ولاسيما تلك المأهولة بالسكان وخاصة الفقيرات والفقراء منهم، فأدوات الدفاع الذاتي للجماهير تستطيع أن تلعب أدوارا مهمة في صقل التجارب النضالية للجماهير وتطوير كفاءاتها ومؤهلاتها في التأطير والقيادة؛

– تحمل النقابات الديمقراطية (ك د ش /ا م ش على الخصوص) مسؤوليتها التاريخية للانخراط في النضالات الشعبية وإشراك الطبقة العاملة ليس فقط في الانخراط فيها وإنما المساهمة، بشكل فعال، في قيادتها وتأطيرها وتوسيع مداها وتجذير امتدادها وتصليب قوتها؛

– تحمل الاتجاهات الماركسية وأساسا الماركسية اللينينية منها (أفرادا وهيئات) مسؤولياتها للمساهمة في تأطير النضالات الشعبية وتقوية وتجدير وتصليب الحراكات والانتفاضات الشعبية الآتية والتي لا ريب فيها، والإسراع في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات، الذي هو وحده المؤهل لقيادة النضال الثوري في بلادنا.

● القنيطرة بتاريخ 16 يونيو 2025

الشعب المغربي : مقاومة متأصلة لمواجهة السياسات الطبقية

المصطفى خياطي

قد يعيش الشعب المغربي وطبقاته العاملة وكادحيه وطبقاته الوسطى وقواه المناضلة فترات من الجزر، إما بسبب تشتت الفعل النقابي والجبهوي أو بسبب القمع المسلط من طرف النظام المخزني أو بسبب خلق حالة من الانتظارية وما يصاحبها من تدجين وتمويه وإلهاء. لكن أبدا لم تعلن جماهير شعبنا انهزامها وركونها إلى موقف التفرج والتسليم بالأمر الواقع. إن التاريخ المعاصر للحركة الاحتجاجية المغربية يبشر بأن فترات الخمول والتراجع تليها هبات شعبية. فما أفظع من أن النظام المخزني المغربي استعمل أشرس أدوات التقتيل لقمع وإخماد انتفاضة 65. ولكن تلاها ما تلاها وصولا إلى 1981. وسنقف هنا على الحدث لأننا نخلد في 20 يونيو 2025 ذكراه 44.

انتفاضة 20 يونيو 1981 في المغرب، المعروفة أيضًا بـ«انتفاضة الخبز»، كانت احتجاجًا شعبيًا ضد ارتفاع أسعار المواد الأساسية، خاصة الخبز، نتيجة سياسة التقويم الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي. وقد قمعتها السلطات المخزنية بعنف شديد، مما أدى إلى سقوط عشرات الشهداء والمئات من المعتقلين. وطبعا كانت للحدث عدة انعكاسات.

الانعكاسات على المكتسبات المادية للشعب المغربي.

1.زيادة الفقر والتهميش: رغم أن الانتفاضة جاءت رفضًا لسياسات التقشف، إلا أن الحكومة المخزنية واصلت تنفيذ إصلاحات ليبرالي مملاة، أدت إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية.

2. تراجع الدعم الحكومي: خفضت الدولة الدعم عن المواد الأساسية بشكل تدريجي، مما زاد من معاناة الفئات الهشة.

3. تأثير اقتصادي طويل المدى: ساهمت الاحتجاجات في لفت الانتباه إلى الفقر والبطالة، لكن السياسات الاقتصادية ظلت تركز على الاستقرار المالي أكثر من العدالة الاجتماعية.

- الانعكاسات على المكتسبات الديمقراطية:

– قمع الحريات وتضييق المشهد السياسي: شهدت الفترة بعد الانتفاضة تصعيدًا في القمع، مع ملاحقة نشطاء اليسار والنقابات، مما أضعف الحركة الاحتجاجية لسنوات.

2. تأجيل الإصلاحات الديمقراطية : لم تُفتح حوارات جادة حول الديمقراطية إلا بعد سنوات، خاصة مع بداية «عهد الانفتاح» النسبي في التسعينيات تحت ضغط الاحتجاجات والتحولات الدولية.

3. تعزيز دور المجتمع المدني على حساب العمل السياسي الجاد: على الرغم من القمع، ساهمت الانتفاضة في ظهور جيل جديد من النشطاء الذين طالبوا بالحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية والسياسية والثقافية لاحقًا.

وفي الخلاصة، ورغم أن انتفاضة 1981 كشفت عن غضب شعبي واسع، إلا أن تأثيرها المباشر على تحسين الأوضاع المادية أو الديمقراطية كان محدودًا بسبب القمع وغياب إرادة إصلاح حقيقية آنذاك. ومع ذلك، بقيت ذكراها رمزًا للمقاومة ضد السياسات الطبقية والتفقيرية والتصفوية وغير الاجتماعية، وأثرت في الحركات الاحتجاجية اللاحقة.

كيف واجه الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تداعيات انتفاضات الثمانينات؟

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (UNEM) واجه عبر تاريخه العديد من التحديات، بما في ذلك فترات الحظر أو القيود المفروضة على نشاطه من قبل السلطات. لاستحضار انتفاضته في مواجهة «الحظر العملي»، اعتمد على عدة آليات واستراتيجيات، منها:

مصطفى أبو يزن

التنظيم السري أو شبه السري:

– في فترات الحظر، لجأ الاتحاد إلى العمل السري أو شبه السري، عبر خلايا طلابية صغيرة متناسقة، لتفادي الملاحقة الأمنية مع الحفاظ على التواصل بين الأعضاء.
– استخدم أسماء واجهية أو هياكل موازية مثل «لجان طلابية» غير معلنة رسميًا.

التعبئة الطلابية والمظاهرات:

– نظم احتجاجات واعتصامات داخل الجامعات (مثل جامعة محمد الخامس في الرباط، جامعة ابن زهر في أغادير، أو جامعة محمد بن عبد الله في فاس)، مستغلاً الحرم الجامعي كفضاء للضغط.
– رفع شعارات تطالب بإلغاء الحظر وتحسين ظروف التعليم والحريات الطلابية.
التحالفات مع فئات اجتماعية ونقابية:
– تحالف مع نقابات معارضة (مثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل CDT) أو منظمات حقوقية (كالجمعية المغربية لحقوق الإنسان AMDH) لدعم مطالب الطلاب وتسليط الضوء على القمع.
– شارك في حركات احتجاجية أوسع (كالاحتجاجات الاجتماعية أو السياسية) لربط القضية الطلابية بقضايا عامة، إعمال

لقولة : لكل معركة جماهيرية صداها في الجامعة.

الاعتماد على الإعلام والنشاط الرقمي:

– استخدم منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر) لنشر أخبار الانتهاكات واستقطاب التأييد الدولي.
– نشر بيانات صحفية عبر وسائل إعلام مستقلة أو خارجية لتجاوز التعتيم المحلي.
– المقاومة القانونية.
– تقديم شكاوى قضائية أو طلبات اعتراف قانوني بالاتحاد، مستندًا إلى الدستور المغربي الذي يضمن حرية التنظيم (مع أن التطبيق قد يكون انتقائيًا).
– توثيق انتهاكات الحقوق الطلابية وإحالتها إلى منظمات دولية (مثل منظمة العفو الدولية أو الأمم المتحدة).
–التضامن الدولي.
– بناء شبكات تضامن مع اتحادات طلابية في دول أخرى (خاصة في أوروبا أو شمال أفريقيا) للضغط على الحكومة المغربية عبر الحملات الدولية.

التحديات:

– القمع البوليسي : واجه أعضاء UNEM توقيفات أو طردًا من الجامعة في بعض الفترات (خاصة في السبعينات والتسعينات وأثناء الربيع العربي).
– ××الانقسامات الداخلية××: أحيانًا، اختلفت توجهات الفصائل داخل الاتحاد (بين اليسار الجذري والإصلاحيين)، مما أضعف موقفه.

أمثلة تاريخية:

– في 2015–2016، نظم ا. و ط مUNEM احتجاجات ضد إصلاح المنح الجامعية، بالتزامن مع حراك الريف (2016–2017).
– خلال السبعينات(القمع الأسود) ، تحول لتنظيم ماركسي–لينيني معارض، مما أدى إلى ملاحقة أعضائه.
اايوم، يواصل UNEM (رغم ضعف تأثيره مقارنة بالعقود الماضية) النضال من أجل الاعتراف به كمنظمة طلابية مستقلة، مع التركيز على قضايا مثل: إصلاح التعليم، إطلاق سراح الطلبة المعتقلين، ورفع القيود عن العمل النقابي الطلابي.

تأثير الانتفاضة على نضالات الحركة الطلابية المغربية

م . خ

انتفاضتي 1981 و1984 في المغرب كانتا لحظتين فارقتين في تاريخ الحركة الطلابية المغربية، حيث تركتا تأثيرات عميقة على المستوى السياسي والاجتماعي والنقابي. إليك أبرز هذه التأثيرات:

القمع وتضييق الخناق على الحركة الطلابية:

– شهدت الانتفاضتان موجة قمع شديدة من طرف السلطات، حيث تم اعتقال المئات من الطلاب والنشطاء، وتعرض الكثيرون للتعذيب والمحاكمات غير العادلة.
– تم حل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (UNEM) – الذراع الطلابية للقوى اليسارية والتقدمية – بعد انتفاضة 1981، مما أدى إلى إضعاف التنظيم الطلابي لسنوات.
تراجع المد اليساري وصعود الإسلاميين:
– بسبب القمع المستمر، خسرت الحركة الطلابية اليسارية (خاصة ذات التوجه الماركسي والقومي) جزءًا كبيرًا من نفوذها، مما فتح المجال لصعود التيارات الإسلامية (مثل «العدل والإحسان» و«الاتجاه السلفي»)

في الجامعات منذ أواخر الثمانينيات.
– تحولت الجامعات من ساحة للصراع بين اليسار والسلطة إلى ساحة صراع بين التيارات الإسلامية واليسارية.

تغيير أساليب النضال الطلابي.

– بعد القمع الشديد، لجأت الحركة الطلابية إلى أساليب أكثر تحفظًا، مع التركيز على المطالب النقابية (مثل المنح، السكن الجامعي، تحسين الظروف الدراسية) بدلاً من الخطاب السياسي المباشر.
– ظهرت أشكال جديدة من الاحتجاج، مثل الإضرابات الطلابية والاعتصامات المحدودة، بدلاً من التظاهرات الجماعية التي كانت سائدة في السبعينيات.

انقسام الحركة الطلابية وتشرذمها:

– بعد حظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، تشتت الطلاب بين تيارات متعددة (إسلامية، يسارية، مستقلة)، مما أضعف قدرتها على التحرك الموحد.
– حاولت السلطة فرض تنظيمات طلابية موالية لها (مثل «الجامعة الوطنية للتلاميذ المغاربة») للسيطرة على الحركة الطلابية.
– تأثير طويل الأمد على النشاط السياسي للطلاب.
– أصبحت ذكرى انتفاضتي 1981 و1984 رمزًا للمقاومة الطلابية ضد القمع، لكنها أيضا خلقت نوعًا من «الرهبة» لدى الأجيال اللاحقة من الانخراط في العمل السياسي المباشر.
– تحول جزء من النشطاء السابقين إلى العمل الحقوقي أو الثقافي، بينما انسحب آخرون تمامًا من الحياة السياسية.
كانت انتفاضتا 1981 و1984 نقطة تحول في مسار الحركة الطلابية المغربية، حيث أدت إلى تراجع المد الثوري اليساري، وصعود التيارات الإسلامية، وتغيير أساليب الاحتجاج من المواجهة المباشرة إلى النضال النقابي المحكوم بالظروف الأمنية. كما تركت جرحًا عميقًا في ذاكرة جيل كامل من الطلاب، مما أثر على طبيعة الحركات الاحتجاجية في العقود التالية.

مجابهة الوجود الاستعماري الصهيوني

غازي الصوراني

في هذا الجانب أشير إلى المحاولات الدؤوبة للعدو الصهيوني التي تتبنى منطق تهجير وتفتيت أو إبادة الوجود الديمغرافي لشعبنا الفلسطيني، بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك انطلاقا من أن الوجود الصهيوني في بلادنا هو في جوهره وحقيقته تجسيد لمفهوم ومنظور الاستعمار الاستيطاني الذي يتبنى منطق الإحلال والإبادة، ما يعني أن دولة العدو الصهيوني تتماهى تماماً مع ممارسات الاستعمار الاستيطاني الأمريكي والأسترالي في إبادتهم للسكان الأصليين وإن اختلفت بعض الأساليب، خاصة فيما يتعلق بإقرار الولايات المتحدة وأستراليا -منتصف القرن العشرين- التزامهم بالديمقراطية وتطبيق مفهوم المواطنة للجميع دون تمييز، مقابل دولة العدو الصهيوني التي رفضت منذ تأسيسها – إلى يومنا هذا- تطبيق مفهوم المواطنة على جميع مواطنيها، وحرصت على مواصلة عنصريتها وتطبيق الديمقراطية فقط بصورة كاملة لليهود فقط.

وهنا لا بد لي من إعادة توثيق التعريف الموضوعي لنموذج الاستعمار الاستيطاني الذي يستند إلى مصادره الأرض تحت شعار «الأرض أولاً والأرض أخيراً» دون اي تفكير بالمغادرة أو الرحيل، فالمستعمر الصهيوني المستوطن يعلن بوقاحة عنصرية أنه جاء ليبقى، رغم إدراكه أن الصراع بيننا وبينه صراعُ وجودي .

وفي هذا السياق، أشير إلى أننا لا نحتاج إلى كثير من العناء، كي نلاحظ النغمة العنصرية الاستعلائية الكولونيالية التي يتسم بها كثير من كتابات الصهيونيين الأوائل، خاصة كتاب هيرتسل «البلاد القديمة الجديدة « المملوء بالتعابير التي تشير إلى «بدائية السكان الأصليين وهمجيتهم في مقابل تفوق الأوروبيين وحضارتهم».

أمّا في « كتابه «دولة لليهود» (1894)، فإنه يتبنّى بوضوح نبرة وخطاب أوروبا القرن التاسع عشر الكولونيالية، والتي تُقسّم العالم إلى أمم متحضرة وإلى أمم بربرية، ويضع هرتسل المشروع الصهيوني بوضوح كجزء من المشروع الأوروبي الحضاري الكولونيالي، ويكتب: «بالنسبة إلى أوروبا، سنمثل جزءاً من السد أمام آسيا، سنخدم في الخط الأمامي لندافع عن الحضارة ضد البربرية، وسنبقى كدولة مستقلة متحالفين مع أوروبا التي ستضمن في المقابل وجودنا».

هنا لابد من التأكيد على أن تقصي جذور الصهيونية في أوروبا نفسها، تكشف لنا بوضوح، وجود صهيونية غير يهودية متأصلة في التراث الأوروبي الرأسمالي، وهي سابقة للصهيونية اليهودية من ناحية نشوئها، حيث نلاحظ أن ثمة صهيونية أوروبية أخذت معالمها تتضح بعد نشوء المسألة الشرقية وصعود نجم حاكم مصر محمد علي واحتلال جيشه بقيادة إبنه ابراهيم لسوريا 1820 – 1840 ، الأمر الذي شكل تهديدا لقدرة أوروبا الاستعمارية على التوغل في الإمبراطورية العثمانية.

لذا نشأت الحاجة لدى الدول الاستعمارية الأوروبية، وخصوصا فرنسا وبريطانيا، إلى إيجاد موطئ قدم ثابت في فلسطين باعتبارها رأس حربة في المنطقة، والتقت هذه الحاجة الاستعمارية مع إمكان توظيف أسطورة إحياء دولة يهودية في فلسطين، عبر نابليون أولاً بداية القرن التاسع عشر وبلفور ثانيا.

وبهذا المعنى يمكن القول أن «الكولونيالية الاستعمارية البريطانية والفرنسية، كانت صهيونية قبل نشوء الحركة الصهيونية». وهناك كثير من الأدبيات التي تقرأ نشوء الحركة الصهيونية في الأساس كاستمرار للمشروع الاستعماري من وجهة نظر المصالح الاقتصادية التي يخدمها المشروع، وتظهر فيه الصهيونية أيضاً أداة في أيدي القوى الاستعمارية الكبرى» .

وبالتالي، فان هذا الاستعمار الاستيطاني لا ينتهي في الزمان أو المكان، فهو استعمار لا رجعة عنه، لا يمكنه ولا يريد التراجع ولا تغيير طبيعته التوسعية، ويحرص بقوة الاستبداد والإرهاب والقوانين العنصرية على عدم استخدام أهل البلاد الأصليين لهويتهم في معاملاتهم الرسمية، كما هو الحال مع أبناء شعبنا في الارض المحتلة 1948 واستخدام صفة «العرب» بدلا من الفلسطينيين، وتفكيك هويتهم إلى هويات درزية وبدوية وطائفية، في محاولة يائسة لا مستقبل لها، تسعى إلى «تثبيت» ما يسمى بهوية «الشعب اليهودي»، التي تفتقر بصورة مطلقة لكافة العوامل أو العناصر التاريخية والمجتمعية المكونة لأي أمة من الأمم أو لأي شعب من الشعوب، حيث أننا –في الجبهة الشعبية- على قناعة تامة بأن «هوية دولة إسرائيل» المرتبطة بمفهوم «الشعب» أو «الأمة اليهودية» ستظل هوية مزيفة، مضطربة غير قادرة على إثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الإكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية والعربية الرجعية، فإسرائيل ستظل «كياناً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية، وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن «أمة» يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي، كما هو الحال بالنسبة لاستحالة الحديث عن «أمة إسلامية أو أمة مسيحية أو بوذية» من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه «الدولة» لا تعدو كونها مجتمعاً عسكرياً استعمارياً اغتصابياً استيطانياً ، يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة توراتية تحت عنوان «العودة إلى أرض الميعاد» مخرجاً لهم من أزماتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم، إذ أنه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وعملاؤها في الأنظمة العربية منذ ما قبل نكبة 1948 إلى يومنا هذا.

هنا بالضبط، أؤكد بكل ثقة، على أن نجاح الاستعمار الاستيطاني في أمريكا وأستراليا في إبادة أهل البلاد الأصليين، يستحيل تكراره في فلسطين، مهما تبدى من استفحال ضخامة قوة العدو الصهيوني بكل أبعادها (العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية)، ذلك إن شعبنا الفلسطيني امتلك هويته الوطنية ووجوده القومي المتميز في إطاره العربي السوري آنذاك، إلى جانب أن فلسطين ليست معزولة عن محيطها العربي القومي – مهما تبدى من مظاهر الهزيمة والتطبيع والانحطاط الرسمي الراهن –، في مقابل أن دولة الكيان الصهيوني معزولة موضوعيا عن محيطها، إلى جانب كونها قاعدة استعمارية/إمبريالية في بلادنا لا مستقبل لها إلا ضمن استمرار حالة الانحطاط العربي الرسمي والانقسام الفلسطيني الراهنة.

وفي كل الأحوال، فإن الصراع مع العدو الصهيوني الإمبريالي، صراع مفتوح لن تختزله لحظات انكفاء عابرة، تتجسد راهنا في خضوع واستسلام أنظمة الكمبرادور العربية للإمبريالية الأمريكية وحليفها الصهيوني من ناحية ، إلى جانب أوضاع الضعف والتفكك التي سادت على الصعيد الفلسطيني، سواء على صعيد ممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف، أو استمرار الانقسام الكارثي الذي أدى إلى تفكيك الهوية وتفكيك المجتمع وتفكيك الوطنية الفلسطينية وتفكيك النظام السياسي، وكل هذه المظاهر أدت إلى ذلك التراجع الفلسطيني من خلال تراجع القوى الوطنية الفلسطينية بمختلف رؤاها وبرامجها، الأمر الذي يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية التقدمية وخروجها من أزماتها، شرط رئيسي صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي، من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين، ومن أجل مواصلة النضال ضد مظاهر الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري – البيروقراطي، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى «الطبقات» والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية، القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة الكيان الصهيوني وإزالته من بلادنا.

وهذا يعني بوضوح، أن المهمة العاجلة أمام الحركات الوطنية عموما وحركات اليسار الماركسي خصوصا، في فلسطين وكافة بلدان الوطن العربي، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية، الوطنية والقومية ببعديها السياسي والمجتمعي، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة- ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وبالتالي فإن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

لإسرائيل، يد العدوان الصهيوني في قلب الشرق الممزق

أبو علي.

تتكرر المأساة في هذا الشرق الموبوء بإرث استعماري لم يجف حبره بعد، الشرق الذي لم يخرج من نير التقسيم الإمبريالي منذ سايكس بيكو إلى يوم الناس هذا، حتى أصبحت إسرائيل رأس حربة العدوان، ومختبر الرعب، ومختبر الأسلحة، وحاملة الطائرات الأمريكية الثابتة. فكلما بدأ شبح السلام يلوح، أو تصاعدت آهات الشعوب المقهورة للمطالبة بحقوقها، كانت يد إسرائيل تعبث بجمر الخراب: تارة بقصف بيروت، وتارة بتدمير غزة، وتارة بالاستيطان في الضفة، وتارة بتحويل سوريا إلى ميدان للاختراقات، وتارة أخيرة بصبّ نيرانها على طهران في استباحة كاملة لسيادة دول وشعوب، دون أن ترف عين لضمير عالمي أثبت مرة تلو الأخرى أنه ليس سوى مومياء تتغذى على موت المستضعفين.

إن المشهد لا يحتاج إلى كثير تفكيك، فإسرائيل لم تكن يوما سوى كيان وظيفي وُلد من رحم وعد استعماري، وكان جزءا عضويا من منظومة الهيمنة الرأسمالية، وذراعا ضاربة في خاصرة الشعوب العربية. منذ النكبة وإسرائيل تتحرك بمنطق عدواني منظم، ولكنها اليوم صارت أكثر تحررا من كل الأقنعة، فها هي تنتقل من الضربات الموضعية إلى معارك الإبادة، ومن الحروب التقليدية إلى اغتيال القيادات، ومن السيطرة العسكرية إلى الاختراق السيبراني، ومن الوكلاء إلى الهجوم المباشر، وآخرها استهدافها المنهج للقيادة العسكرية والعلمية في إيران.

فلماذا تفعل إسرائيل ما تشاء؟ ببساطة لأن النظام العالمي مكرّس لحمايتها، ويغطي جرائمها، ويفرض خطابا إعلاميا يجعل الضحية متهما. فكل رصاصة تطلقها إسرائيل تجد في واشنطن من يبررها، وكل جريمة تركتب تحوّل في سردية الغرب إلى «دفاع عن النفس»، بينما يُقتل الفلسطيني في المخيمات، وتُحاصر غزة حتى الموت، وتُقصف دمشق دون إنذار، ويُجتث لبنان من كهربائه ومياهه، وتُضرب إيران بطائرات ومسيّرات وعمليات موسادية متقنة، وسط صمت دولي يجعل من مجلس الأمن مجلسا لتبرير العدوان لا لردعه.

العالم صامت لأنه جزء من الجريمة. المنظومة الأممية، منذ تأسيسها، لم تكن يوما على الحياد، بل كانت – وتظل – أداة في يد القوى المهيمنة، وهيمنة اليوم عنوانها الرأسمالية المتوحشة التي تحمي مصالحها في الشرق الأوسط من خلال دعم إسرائيل. من مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية، من المنظمات الحقوقية الدولية إلى تقارير «هيومن رايتس»، لا شيء يوقف آلة الحرب الصهيونية. لا شيء سوى المقاومة، سوى الغضب الشعبي، سوى الرفض الذي يتفجر حين يضيق القهر وتضيق السبل.

العدوان على إيران، مثل ما سبقه من عدوان على العراق وسوريا ولبنان وغزة، ليس سوى حلقة من مشروع كبير، هدفه إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق مقاسات السوق والهيمنة. ليس عبثا أن تُضرب منشآت نطنز النووية، وأن يُغتال قادة الحرس الثوري، وأن تُفكك شبكات الردع، فالمطلوب هو رأس المقاومة، وفكفكة كل دولة أو كيان أو تنظيم لا يدخل في منظومة التطبيع أو لا ينصاع لخطط واشنطن وتل أبيب.

المهزلة الكبرى أن بعض العرب، الذين ارتضوا لأنفسهم لعب دور الوسيط، أو التاجر، أو حتى العميل، صاروا يتبنون خطاب العدو نفسه. يباركون القصف لأنه «يستهدف إيران»، ويصمتون على الدم الفلسطيني لأنه «نتيجة حماس»، ويتناسون أن إسرائيل لا تميز بين سني وشيعي، ولا بين قومي ويساري، بل تضرب كل ما يرفض وجودها وشرعيتها.

إن خطاب اليسار الجذري، وإن كان اليوم مهمشا، يظل الأصدق في تسمية الأشياء بمسمياتها. فإسرائيل ليست «دولة ديمقراطية في محيط متخلف» كما يريد الغرب تسويقها، بل كيان استيطاني عدواني يعيش على القتل، ويقتات من الحروب، ويريد تفتيت كل ما تبقى من أمل لدى شعوب المنطقة. وإذا كان العالم صامتا، فذلك لأنه اختار أن يكون أعمى أمام المجازر، وأصم أمام صراخ الأطفال في غزة، وأبكم أمام هدير الطائرات فوق بيروت ودمشق وطهران.

لكن الصمت لا يعني الهزيمة. لقد أثبتت المقاومة – رغم كل شيء – أن بإمكان الشعوب أن تقاوم، أن تصمد، أن تبني أدواتها الدفاعية، وأن تفشل المشروع الاستعماري. لقد أثبتت غزة في أكثر من معركة أنها قادرة على الوقوف، وأثبت حزب الله في لبنان أن الرعب يمكن أن يتسلل إلى داخل إسرائيل، وها هي إيران – رغم كل الضربات – ما تزال واقفة، تهدد، وتردّ، وتعلن أن زمن الإفلات من العقاب قد ولى، وأن المعركة طويلة لكنها ليست عبثية.

إن النضال ضد العدوان الصهيوني لا يمر فقط عبر البيانات والشجب، بل عبر بناء وعي جديد، يربط بين قضايا التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي، يربط بين مقاومة الاحتلال ومقاومة التبعية الاقتصادية، يربط بين العدالة الاجتماعية وعدالة القضية الفلسطينية. فحين تسكت أنظمة عربية عن قصف إيران، أو تبرر قصف غزة، أو تطبع مع إسرائيل، فإنها لا تخون فقط فلسطين، بل تخون كل قيم الحرية.

لقد آن الأوان ليُفهم أن ما يحدث ليس «حروبا متفرقة»، بل مشروع متكامل تقوده إسرائيل وتدعمه أمريكا، هدفه كسر إرادة المقاومة، وإعادة صياغة خارطة الشرق الأوسط بما يخدم مصالح الشركات والسلاح والنفط وصفقات الغاز، وأن الرد الوحيد الممكن ليس في بيانات الشجب، بل في توحيد جبهات الرفض، وفي إعادة بناء حركة تحرر شعبي قاعدي، تعيد الاعتبار لقيم الثورة، ولحلم الأوطان الحرة، بلا استعمار ولا وكلاء.

حرب المعلومات هل تتحول إلى شرارة حرب عالمية جديدة؟

ع . مصدق

التطورات التي حصلت في الحرب بين إيران والكيان الصهيوني لم تعد حرب بين كيانين، بل تحول الموقف حاليًا أقرب لمسرح لحرب عالمية مصغرة... وكل ساعة او يوم يمر يقربنا اكتر من الانفجار الكبير الذي من الممكن ان يغيّر شكل الشرق الأوسط والعالم كله!

ما حصل ليس رد عسكري عادي من إيران على اعتداءات الصهاينة بل كان استعراض لقوة حقيقية، وفرض نفوذ وبداية لقواعد لعبة جديدة. الرد الإيراني جاء منظم، وعنيف لدرجة لم يعرفها الكيان الصهيوني لأكثر من 5 عقود، وأربك قياداته ودفاعاته لدرجة إنهم لم يستوعبوا لحد الان ما حصل ولا أن يعترفون بالخسارة البشرية والمادية كما هي العادة لإبراز تفوقهم المفترى عليه...

الساعة حوالي 10 من مساءً الامس، تحولت تل أبيب لساحة رعب... مئات الصواريخ والطائرات المسيرة الإيرانية ضربت مرة واحدة في اتجاه الكيان، بعدد غير مسبوق وصل لأكثر من 500 صاروخ تم اطلاقهم على 3 دفعات...

وبرغم ان نظام الدفاع الجوي الصهيوأمريكي و«القبة الحديدية» تصدى لجزء كبير منها فعلا، إلا ان بعدها بدقائق قليلة، العدد تفوق على قدرة النظام على الاحتمال، وبدأ جزء منها يضرب بالفعل، وحصلت الإنفجارات في قلب عاصمة الاحتلال بشكل مباشر، الضرر حسب التقارير الغربية اللي نقلت المشهد قبل أن تقوم الرقابة العسكرية والإعلام الصهيوني وسطوة الإعلام الإمبريالي بالتعتيم عليه (وتوجيه الانظار الى الخسائر الإيرانية وتضخيمها)، وصف بأنه أكبر ضربة تعرض لها الكيان الصهيوني منذ حرب اكتوبر سنة 1973!مباني كاملة وابراج بعشرات الطوابق وعقارات هدمت، ومئات الإصابات، وعشرات القتلى.

الرد الإيراني لم يكن عنيفا فقط، بل جاء بتكتيك جديد تمامًا. فلأول مرة إيران استخدمت غواصات تطلق صواريخ باليستية من البحر، وجزء كبير من الصواريخ التي استخدمتها كان فرط صوتي Hypersonic، كما غيرت مواقع إطلاقها بالكامل لكي تضرب من زوايا مختلفة في نفس الوقت...

وفي خطوة تعتبر نقلة نوعية، ضربت إيران منشآت عسكرية حساسة واستهدافت القواعد الجوية التي تنطلق منها طائرات F-16 وF-35، ومبنى وزارة الحرب ووزارة الأمن والاستخبارات العسكرية...لدرجة صعب معها اخفاء حجم الخسائر، رغم محاولاته المستميتة بمنع التصوير الأماكن المستهدفة لكن سربت بعض وسائل الإعلام الأجنبية صور وفيديوهات توضح حجم الدمار الذي حصل..

وكمثال الدمار الكبير في «ريشون ليستيون» المقامة على أراضي عيون قارة المهجرة، وتقع في ما تسمى زورا منطقة تل أبيب الكبرى، والقلب النابض وتضم عددا من المنشآت العسكرية والحكومية البارزة، مثل مقر وزارة الحرب، وقاعة "الحفرة" المحصنة تحت الأرض، والتي سبق ان قصفها حزب الله في نونبر 2024.هي اول مستعمرة صهيونية رسمية تأسست سنة 1882 على يد حركة «حوفيفي تسيون» لدعم من البارون المليونير الصهيوني روتشيلد، كانت بداية المشروع الاستيطاني الزراعي وتحولت لاحقا إلى مركز حضاري، تم فيها انشاء اول مدرسة عبرية وأول مصنع نبيذ. وهي من رموز «إحياء العبرية»، وتعتبر الحجر الأساس للوجود الصهيوني المنظم في فلسطين،

تحتوي على محطات كهرباء وشبكات مياه ومقر شركات كبرى ومجمعات تكنولوجية ومصارف وبنى تحتية مالية واتصالات ذات طابع استراتيجي وقوة اقتصادية في قلب الكيان قصف وتدمير جزء كبير من مدينة تعتبر نموذج الرفاه والأمان خلق فقدان الشعور بالأمن في العمق وصدمة سياسية وعسكرية وأمنية، ضربها يعني ضرب الفكرة من جدورها، لدرجة ان صرح رئيس بلديتها:

«لم ارى دمارا كهذا في حياتي المدينة اشبه بساحة دمار شامل ومن الصعب وصف ذلك بكلمات، ما ترونه من دمار على الشاشات يساوي صفرا على ارض الواقع بسبب صواريخ ايران...!

والمرعب أن هده كانت مجرد الضربة الأولى...والمتحدث العسكري الإيراني قال إن الضربة القادمة ستشمل "2000 صاروخ موجه بالإضافة لطائرات مسيرة"! فإذا فشل الكيان في التصدي لجزء مهم من ال 300 صاروخ فكيف سيتصدى للآلاف....

إيران تمتلك أكبر ترسانة صواريخ في الشرق الأوسط كله، بأكثر من 55 ألف صاروخ متنوع، منها صواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، وجزء ضخم منها فرط صوتي من نوع "فتاح" و"سجيل2-"وصواريخ «خيبر» المرعبة... يعني 2000 صاروخ بالنسبة لهم شيء غير ذي بال وان لهم القدرة لقصف الكيان لعدة شهور، ويتركوا اللقطاء داخل الملاجئ

لماذا قلنا ان التوتر لم يعد بين كيانين،بل الى محورين عالميين ،لأن أمريكا والحلف الأطلسي ككل يقف خلف الكيان،فرنسا بمجرد انتهاء الهجمات أعلنت دعمها الكامل للصهاينة وانها ستشارك في الدفاع عنه ضد إيران،وتلتها الهند كذلك...

أما الولايات المتحدة فبدأت تحرّك قواعدها الجوية في الخليج، وتحط حاملات الطائرات في وضع استعداد، خوفا من ان الدعم الأمريكي المباشر للكيان ممكن يرحم إيران على ضرب القواعد الأمريكية في دول الخليج، وخصوصًا قطر والبحرين والعراق... هذا السيناريو تحاول الإدارة الأمريكية تجنبه بأي ثمن، خاصة ان إيران كانت وعدت انها ستضرب القواعد الأمريكية فعلا في حالة أي تدخل غربي مباشر، لكن في حالة قررت إيران إغلاق مضيق هرمز الحيوي وأحد أهم الممرات البحرية في العالم، وتمر منه تقريبًا حوالي 20% من تجارة العالم و40% من النفط، فالوضع سينقلب حتما....

وعلى الجانب الاخر، باكستان أعلنت رسميًا وقوفها في صف إيران عسكريا وبكل قوتها وقدراتها. وهي دولة نووية! حيث فجر تصريح وزير الدفاع الباكستاني قنبلة...بالقول : «هجوم اسرائيل على إيران تهديد خطير للسلام الإقليمي والعالمي... إيران شقيقة وليست دولة مجاورة... وإذا لم يتوحد المسلمون، فستصبح كل دولة هدفا لمخطط اسرائيلي أكبر، وسيتم استهداف كل دولة على حدة في نهاية المطاف»...

رئيس كوريا الشمالية أعلن استعداد بلاده للتدخل العسكري المباشر ضد اسرائيل وأمريكا للدفاع عن إيران.. والاهم دعم صيني لوجيستكي وعسكري بيتم تقديمه لإيران حاليًا، ودعم سياسي واقتصادي واسع من منظمة البريكس ومنظمة شنغهاي...

ويبقى استعمال المعلومة الاستخباراتية وتحويلها وكيفية استغلالها واستخدامها اللغة السائلة الآن في هذا العدوان الصهيوأمريكي غربي رجعي على إيران لوقف حقها الشرعي في امتلاك السلاح النووي....

هذه المبادرة تفتح أفقًا حقيقيًا أمام تجديد الفعل الطلابي وربطه بالقضايا الوطنية الكبرى

في سياق التراجع الكبير الذي تعرفه الحركة الطلابية المغربية، وتشتت الفعل النقابي داخل الجامعة، وعدم قدرة القوى التقدمية على استعادة المبادرة، ظهرت تجربة التنسيقية الوطنية لطلبة الطب (حاليا: اللجنة الوطنية لطلبة الطب وطب الأسنان والصيدلة) كمبادرة غير مسبوقة، قادمة من داخل القواعد الطلابية نفسها، لا من صلب الفصائل أو التنظيمات الطلابية . هذه التجربة، التي انطلقت من حاجة موضوعية لتمثيل حقيقي وفعال لطلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان، استطاعت أن تراكم خلال سنوات قليلة تجربة نضالية نوعية، عنوانها الاستقلالية، الفعالية، ووضوح الرؤية.

أيوب حبراوي

وإذا نظرنا إلى الواقع التنظيمي في الجامعات المغربية، يتبين أن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (أوطم)، بالرغم من تاريخه العريق كممثل شرعي ووحيد للطلبة، لم يعد موجوداً كهيكل موحد فعّال. أوطم، في عدد كبير من الكليات، لا يظهر إلا كشعار في المعارك الطلابية التي تقودها الفصائل التقدمية أو الإسلامية، لكنه غائب كمؤسسة نقابية مهيكلة ذات تمثيلية موحدة، وهو ما جعل تجربة التنسيقية تبرز كحاجة، وكأداة فعل مباشرة ومنظمة.

النجاح التنظيمي والنضالي للتنسيقية لم يكن نتيجة فراغ تنظيمي فقط، بل هو ثمرة تراكم وعي نقابي داخل فئة طلابية طالما نظر إليها كـ"نخبوية" أو بعيدة عن الفعل السياسي. لقد نجحت التنسيقية في توحيد طلبة الطب في مختلف المدن المغربية، واستطاعت أن تفرض نفسها كمخاطب شرعي للوزارة والمؤسسات الرسمية، كما أحرجت القوى السياسية والنقابية التي ظلت لعقود تحتكر الفعل الطلابي دون أن تنتج فعلاً ملموساً.

لكن الأهم في هذه التجربة هو أنها لم تنكفئ على مطالبها الفئوية، بل تجاوزتها إلى الموقف الوطني والسياسي. ففي عز الهجمة التطبيعية، أصدرت التنسيقية موقفًا واضحًا داعمًا للقضية الفلسطينية، ودعت إلى تشكيل جبهة طلابية موحدة ضد التطبيع، بل وشاركت ميدانيا في وقفات وبيانات ضد الاحتلال الصهيوني. هذا الموقف يعكس وعيا سياسيا كبيرا، و يُظهر أن التنسيقية، برغم استقلاليتها، منخرطة في القضايا الكبرى للمجتمع المغربي. ورغم ذلك، واجهت التنسيقية نوعاً من التهميش أو حتى العداء من طرف بعض الفصائل، خاصة التقدمية منها، التي رأت فيها تجربة فئوية أو بديلة أو حتى مهيمن عليها من قبل الإسلاميين. هذا الموقف، في العمق، لا يعكس سوى أزمة رؤية لدى هذه الفصائل التي لم تعد قادرة على التفاعل مع تجارب جديدة خارجة عن إطارها التنظيمي الضيق. فالحديث عن هيمنة الإسلاميين على التنسيقية لا يصمد أمام تحليل تركيبتها الداخلية ولا أمام مواقفها، بل يُستخدم أحيانا كذريعة للانسحاب من معارك وحدوية حقيقية.

العنف الجامعي والتشتت بدوره لعب دوراً سلبياً في إبعاد العديد من الطلبة عن العمل النقابي، وكرّس نوعاً من الانفصال بين الكتلة الطلابية الواسعة وبين الفصائل المنظمة. بالنسبة لطلبة الطب، فإن الحذر من العنف والصراعات العقيمة داخل الجامعة ساهم في ميلهم إلى تأسيس إطار مستقل وسلمي، يركز على التفاوض والضغط المؤطر، ويبتعد عن منطق "الحسم الفصائلي" أو "الشرعية بالعنف". وهذا الخيار منحهم مصداقية أكبر لدى عموم الطلبة، بل وحتى لدى الرأي العام.

من هنا، يمكن القول إن تجربة التنسيقية تشكل درسًا سياسيًا ونقابيًا بليغًا، ليس فقط لما تبقى من الحركة الطلابية، بل أيضًا لكل القوى السياسية التقدمية التي فشلت في إعادة بناء أدوات فعلها داخل الجامعة. لقد أثبتت هذه التجربة قدرة الجماهير على التنظيم الذاتي في غياب الفعل المهيكل، وبيّنت أن النجاح لا يرتبط فقط بالمرجعية الأيديولوجية، بل أساسًا بالقدرة على الاستماع للواقع والتحرك ضمن تناقضاته. وفي ضوء هذه الحقيقة، يتضح أن أحد المداخل الأساسية لتجاوز الوضع الطلابي الراهن هو عقد المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب (أوطم)، كخطوة أولى لإعادة الاعتبار لهذا الإطار التاريخي. إلا أن نجاح هذا المسار لا يتحقق إلا بفتح الباب أمام الطاقات التنظيمية الجديدة، وعلى رأسها التنسيقية الوطنية لطلبة الطب التي تمثل مكونًا فاعلًا ومجربًا. إدماج هذه التجربة ضمن مشروع إعادة بناء أوطم ليس مجرد تكريم لمسارها، بل هو شرط أساسي لإعادة المصداقية للنقابة الطلابية الوحيدة التي تمثل الطلبة.

في هذا السياق، من الواجب توجيه نقد صريح للفصائل التي تهربت من دعم التنسيقية، تحت ذريعة فئويتها أو تحت حجة أن الإسلاميين متحكمون فيها. مثل هذه الحجج لا تصمد أمام منطق العمل الوحدوي، كما أنها تكشف نوعاً من العجز عن المبادرة والانخراط في الفعل الحقيقي. كان من الأجدر بهذه الفصائل أن تنخرط في دعم وتطوير تجربة التنسيقية، بدل تركها وحيدة في معاركها، بل وفي بعض الأحيان مهاجمتها من الخلف.

إننا اليوم أمام لحظة تستدعي من كل الفاعلين داخل الجامعة التفكير بجرأة. لم يعد ممكناً إعادة إنتاج نفس الأساليب القديمة، ولا الاستمرار في نفس الخطابات المهترئة عن الوحدة النقابية دون فعل يوحد. تجربة التنسيقية تقول لنا إن الوحدة تُبنى من القاعدة، على أساس برنامج نضالي واضح، ووسائل تنظيم فعالة، لا على أساس التحالفات الظرفية والشعارات العمومية.

إن الحركة الطلابية المغربية تحتاج اليوم إلى مشروع متجدد، ديمقراطي، جماهيري، قادر على استيعاب التعدد، وعلى مواجهة العنف السياسي داخل الجامعة، وعلى إعادة بناء الثقة بين الطلبة وممثليهم. مشروع يكون فيه موقع التنسيقية أحد مراكز الجذب، لا طرفاً مهمشا. لذلك، فإن التفكير في المستقبل لا يمكن أن يتم دون اعتبار هذه التجربة، لا بوصفها استثناء، بل كنموذج قابل للتكرار، شرط أن تتوفر الجرأة السياسية، والصدق النضالي، والرغبة في القطع مع منطق الهيمنة والتنافس العقيم. هكذا فقط يمكن للحركة الطلابية أن تستعيد عافيتها، وأن تعود لتكون مدرسة للنضال، ومختبراً للأفكار، ورافعة للتغيير الحقيقي داخل الجامعة وفي المجتمع.

في الأخير، تمثل دعوة التنسيقية الوطنية لطلبة الطب إلى تشكيل جبهة طلابية موحدة لمناهضة التطبيع خطوة بالغة الأهمية، ليس فقط لمضمونها السياسي، بل لكونها صادرة عن إطار جماهيري مستقل نابع من القواعد، لا من الفصائل. وهو ما يفرض على مختلف التنظيمات الطلابية، خاصة التقدمية منها، أن تناقش هذا المقترح بجدية، وأن تنخرط فيه بروح وحدوية ومسؤولة. فهذه المبادرة تفتح أفقًا حقيقيًا أمام تجديد الفعل الطلابي وربطه بالقضايا الوطنية الكبرى، ما يقتضي فتح نقاش واسع داخل الجامعة حول آليات بناء هذه الجبهة، وتوسيع المشاركة فيها، بما يضمن انخراطًا وازنًا يعيد للطلاب دورهم كفاعل جماهيري في التصدي لمشاريع التطبيع والتبعية.

العنف الجامعي والتشتت بدوره لعب دوراً سلبياً في إبعاد العديد من الطلبة عن العمل النقابي، وكرّس نوعاً من الانفصال بين الكتلة الطلابية الواسعة وبين الفصائل المنظمة. بالنسبة لطلبة الطب، فإن الحذر من العنف والصراعات العقيمة داخل الجامعة ساهم في ميلهم إلى تأسيس إطار مستقل وسلمي، يركز على التفاوض والضغط المؤطر، ويبتعد عن منطق "الحسم الفصائلي" أو "الشرعية بالعنف". وهذا الخيار منحهم مصداقية أكبر لدى عموم الطلبة، بل وحتى لدى الرأي العام.

لوس أنجلوس تشتعل: لا سلمية مع الدولة الإمبريالية!

أيوب حبراوي

ما حدث في شوارع لوس أنجلوس ليس حدثًا عابرًا ولا انفجارًا لحظة غضب عفوي، بل هو فصل جديد من الصراع التاريخي بين الجماهير الكادحة والدولة الإمبريالية الأمريكية التي تبني استقرارها على القمع المنظم. احتجاجات هذه الأيام، التي اندلعت ضد ممارسات وكالة الهجرة ICE وضد كل أشكال العنف العنصري الممنهج، تعيد التأكيد على أن العنف ليس سمة الجماهير، بل طبيعة النظام نفسه. وحين تُنزَل قوات الحرس الوطني والبحرية إلى الشوارع لحماية «ممتلكات الدولة»، بينما يُقمع الناس الذين يطالبون فقط بالكرامة والعدالة، فإننا لا نكون أمام دولة تحكم باسم الشعب، بل أمام نظام يحتل الشعب ذاته باسم القانون.

هذا المشهد ليس جديدًا، بل يعيد إنتاج نفسه كل عقد، كأن المدينة تُحقن كل فترة بجرعة من الغضب المكبوت الذي لا يجد طريقًا سوى الانفجار. من واتس في 1965 إلى لوس أنجلوس اليوم، مرورًا بانتفاضة 1992 عقب تبرئة المعتدين على رودني كينغ، ثم موجة 2020 بعد اغتيال جورج فلويد، نكتشف أن شيئًا لم يتغير جوهريًا، بل أن النظام نفسه يتقن إعادة إنتاج العنف، كل مرة، بشكل أكثر مؤسسية ووقاحة. وكل مرة تُطرح نفس الشعارات الإصلاحية، وتعاد نفس المناشدات للحوار والتهدئة، فيما الدولة تستمر في إغلاق الأبواب وسحق الأجساد.

وهنا بالضبط يجب أن نُعرّي الوهم الأكثر خطورة: وهم السلمية. فالسلمية ليست دائمًا خيارًا نابعًا من قناعة سياسية، بل كثيرًا ما تكون أداة لإعادة إدماج الغضب في منطق الدولة، في شكل من أشكال «الاحتجاج المراقب». لكن الدولة التي تخطف أطفال المهاجرين، وتغرق السجون بالسود واللاتينيين، وتسلح شرطتها كما لو كانت جيش احتلال، لا يمكن الرد عليها بوردة أو لافتة. الرد الوحيد الذي تفهمه هذه الدولة هو ما يكسر هيبتها ويخلخل منظومتها ويكشف هشاشتها. من هنا، فإن خيانة السلمية لا تتمثل فقط في أنها غير فعالة، بل لأنها تُحوّل الاحتجاج من قوة تحرر إلى مشهد رمزي مُفرغ من كل تهديد حقيقي. هذا لا يعني تمجيد العنف في ذاته، بل الاعتراف بأن عنف الجماهير ليس هو ما يجب إدانته، بل عنف الدولة الذي سبقهم جميعًا، وتغوّلهم عليه هو محاولة لاسترجاع الحياة، لا لإزهاقها. حين تشتعل النيران في شوارع لوس أنجلوس، لا يجب أن نسأل من حطم الواجهة الزجاجية، بل من شيّد النظام على أنقاض حياة الملايين، ومن جعل من الشرطة أداة دائمة للترهيب الطبقي والعرقي. إن كل حجر يُلقى اليوم، وكل شارع يُغلق، وكل مركز يُحرق، هو تذكير بأن هناك من لم يعد يقبل بدفن ألمه داخل الصناديق الانتخابية أو في قاعات المحاكم أو عبر شاشات الإعلام.

فلوس أنجلوس ليست فقط ساحة محلية، بل مرآة عاكسة لتناقضات الإمبريالية في مركزها، فإن ما يجري فيها لا يخص سكانها فقط، بل كل من يرزح تحت نفس النظام، سواء كان في الرباط أو غزة أو سانتياغو أو جوهانسبورغ. إن متابعة هذه اللحظة، ودعمها، والتعلم منها، هو واجب أممي. فحين يهتز المركز، تتشقق أطرافه. وإذا لم تتحوّل هذه الانتفاضات إلى مشروع سياسي جذري ينظم الغضب ويصقله ويوجهه نحو قطيعة كاملة مع النظام، فستُعاد الدورة من جديد ويُعاد استيعاب كل شيء في لعبة «الإصلاح».

لهذا نقول: لا سلمية مع الدولة الإمبريالية، لا تفاوض مع أدوات القمع، لا مساومة مع نظام يعيش على موت الآخرين. المعركة بدأت، لكنها لن تكتمل إلا إذا تحوّل الغضب الشعبي إلى برنامج ثوري، عابر للحدود، واضح في عدائه لهذا العالم القائم، وفي تصميمه على خلق عالم آخر.

ومن هنا، فإن تتبّع ما يحدث الآن في لوس أنجلوس ليس ترفًا، بل ضرورة، لأن ما يُحسم هناك يُعيد تشكيل ملامح الصراع هنا أيضًا. فلنفتح أعيننا، ولنصغ للشارع، ولندعم كل شرارة ترفض أن تنطفئ.

في الغذاء: حتى لا نضل الطريق ويداهمنا سلاح التجويع

مقال للفقيد محمد الموساوي

ليس من التهويل حماية حق الانسان في الغذاء من سلاح التجوع. فما يحدث ما يقرب من عام في فلسطين يعرض أبشع حالة لاستعمال التجويع سلاحا مكملا للإبادة الجماعية. و قد سبق في سبعينيات القرن الماضي و قبلها أن تم اللجوء في النزاعات الدولية الى منع الغذاء عن الخصوم أو استعماله في عمليات ابتزاز لفرض هيمنة الأقوياء.

وما جرى خلال جائحة كوفيد- 19 و بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، وما تجلى عقب أزمة الانتاج الحالية، يبرز بالتأكيد أن المحصلة النهائية لاختيارات السياسات الفلاحية منذ ستة عقود هي تقويض الأمن الغذائي للمغاربة وتعميق تبعيته لسوق الغذاء العالمي وتهديد سيادته على إنتاج الغذاء. وكانت النتيجة العودة الرسمية «للسيادة « إلى الواجهة في" مختلف أبعادها، الصحية والطاقية، والصناعية والغذائية، وغيره ". ولكن بدون أن يتبع هذا الكلام أي توجه جديد ولا أية إجراءات عملية تعطيه مضمونا فعليا وعمليا، وتعبر عن إرادة حقيقية في التغيير. بما فيه التقرير الذي أنجزته مجموعة عمل مجلس المستشارين حول الأمن الغذائي، في 2022، و الذي يعطي الدليل على افتقاده لأي بعد استراتيجي جديد. نظرا لأهمية مسالة السيادة الغذائية و تعدد المقاربات لا بد من تدقيق مختلف المصطلحات والمفاهيم المتداولة مع توضيح خصائص السياقات السياسية و الاقتصادية الدولية التي أفرزتها، و شروط التأسيس لها.

الاكتفاء الذاتي الغذائي

في الواقع، كان الاكتفاء الذاتي أول مقاربة للأمن الغذائي . في أفريقيا، قبل الثمانينيات، كان هدف البلدان المستقلة حديثا هو الإنتاج لإطعام سكانها وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. وفي مطلع الثمانينيات، ومع تحرير التجارة وتزايد مديونية البلدان الأفريقية الذي أدى إلى برامج التقويم الهيكلي، تغير الهدف: كان من الضروري الإنتاج من أجل الحصول على العملات الأجنبية من أجل استيراد المواد الغذائية أو المنتجات المفقودة في الأسواق الدولية. وكان الأمن الغذائي يعتمد آنذاك على السوق وحرية حركة المنتجات وتخصص نظم الإنتاج.

الحق في الغذاء

ينص التعليق العام رقم 12 (1999) الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية أن « أن الحق في الغذاء هو الحق في الحصول بشكل منتظم، دائم وحر، إما بصورة مباشرة أو بواسطة مشتريات نقدية، على غذاء واف وكاف من الناحيتين الكمية والنوعية، بما يتوافق مع التقاليد الثقافية للشعب الذي ينتمي إليه المستهلك ويكفل له حياة بدنية ونفسية، وفردية وجماعية، مُرضية وكريمة وبمنأى عن الخوف»

الأمن الغذائي

يشير مفهوم الأمن الغذائي، المستخدم على نطاق واسع، إلى هدف يتم تحقيقه عندما يتمكن جميع سكان إقليم ما من الحصول على الغذاء. في تعريفه ، هناك انفصال قوي للمفهوم عن القطاع الزراعي والطريقة التي يتم بها إنتاج الغذاء. وهذا التعريف هو نتيجة الإجماع الدولي الناتج عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 في منظمة الأغذية والزراعة. وعليه، «يتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع البشر، في جميع الأوقات، الفرصة المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشيطة».

السيادة الغذائية

على الرغم من أن مفهوم السيادة الغذائية أصبح على شائعا اليوم، إلا أنه ظهر في الثمانينات وتم بناؤه في سياق خاص كرد فعل على تطور رؤية عالمية موجهة نحو السوق لضمان لأمن الغذائي. في عام 1996، خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما، قدمت حركة الفلاحين الدولية (نهج الفلاحين / فيا كامبيسينا) تعريفا متطورا ينص على أن «السيادة الغذائية هي حق كل دولة في الحفاظ على قدرتها الخاصة على إنتاج غذائها وتطويرها، وهو عامل أساسي في الأمن الغذائي على المستوى الوطني والمجتمعي، مع احترام التنوع الثقافي والزراعي.» ثم وضعت الحركات الاجتماعية مجموعة من المبادئ والأدوات التي يجب العمل على أساسها لضمان السيادة الغذائية: النهج القائم على الحقوق، والإصلاح الزراعي والحصول على التمويل، وحماية الموارد الطبيعية، وأساليب الإنتاج المستدامة. وإعادة تنظيم تجارة المواد الغذائية، والتشكيك في «عولمة الجوع»، والسيطرة على عمل الشركات المتعددة الجنسيات، والسلام الاجتماعي، و»الرقابة الديمقراطية»، وما إلى ذلك.

ما هي شروط التأسيس لتوجه تحرري في السيادة الغذائية ؟

تعني السيادة الغذائية في المقام الأول حق الشعوب والأقاليم والبلدان في تقرير مصيرها بشأن السياسات الزراعية والغذائية. يجب أن تكون المجتمعات قادرة على تحديد المبادئ التوجيهية التي تحدد ما تأكله، وما تنتجه وكيف تنتجه. و كل هذا يستحيل في ظل نير اتفاقيات التجارة الحرة، وخصخصة تراث البذور، والاعتماد على منتجات الصناعة الكيميائية والوراثية، التي تهيمن عليها شركات الأوليغارشيا الزراعية/ الغذائية العابرة للقارات .

لذلك ، و كما كان الحال في التسعينيات، يشكل استخدام مفهوم «السيادة» إعادة قراءة للمسألة الزراعية والغذائية. وهو يشكك في الأطر المعيارية والتجارية التي دافعت على عدم « تسييس قضية الغذاء» من خلال الدور المهيمن الممنوح للسوق. إن إعادة الاستيلاء عليها، اليوم في جميع الاتجاهات، تشهد على الشعور بفقدان السيطرة (الاعتماد على الخارج في الغذاء البشري/الحيواني أو في المدخلات، وما إلى ذلك) وعدم القدرة على الاختيار بين نماذج الإنتاج والاستهلاك (المعايير والبنود ، إدارة الموارد الطبيعية، الخ). كما أنه يمثل معارضة قوية لتبعات لعولمة ومعاهدات التجارة الحرة، فضلا عن الرغبة في الانفصال عن السياسات الزراعية والتجارية التي تعتبر ضارة بدخل المنتجين والأمن الغذائي والبيئة.

ما هي أدوار الدولة و المزارعين

علاوة على ذلك، يشير مصطلح السيادة، في تعريفه ذاته، إلى دور الدولة وسلطتها. إن استخدام هذا المصطلح، بالنسبة لقطاعات متعددة من الاقتصاد، يبدو اليوم بمثابة انتقاد لدولة قامت بسحب استثماراتها بشكل كبير في هذه المواضيع الأساسية مثل الغذاء أو الطاقة أو الأمن الصحي (الأقنعة والأدوية مثلا). وهذا يوضح الحاجة إلى تدخل الدولة، وحتى التنظيم، ولكنه يوضح أيضًا شكلاً من أشكال العمل العام المتضافر الذي يشرك في هذه الحالة، المنتجين الزراعيين، والمواطنين في تطوير السياسات العامة.

ولذلك تفترض السيادة الغذائية، على سبيل المثال، أن البذور والمياه والأرض هي منفعة مشتركة، ولا يمكن الاستيلاء عليها من قبل المصالح الخاصة، أو تبديدها من خلال الإنتاجية قصيرة المدى. وبالمثل، فإن الغذاء ليس سوقا بل هو حق عالمي. ويبدو أن الزراعة الأسرية للفلاحين هي الأفضل القادرة على تحويل هذه الفكرة إلى واقع، لأنها تترك في أيدي السكان - والمزارعين - الموارد والمعارف اللازمة لغذائهم. وإذا لزم الأمر، يجب أن. تحميها الدول من إغراق الواردات.

على حد المنجل

محمد الوهابي

كانت الشمس كأنها تقترب من كبد الأرض، لا السماء..

تنزل، وتنزل، وتكاد تحط على ظهرها، وهي منحنية تحز سيقان السنابل، وتلاقي بكف مفتوحة الشوكة التالية..

ولم تكن عينها تومض، كالمنجل تحت ضربات الشمس..

وكان لثوبها ،وهو يلتصق بجلدها، ملمس القصدير في يوم حار..

وكانت حدود الحقل الصغير تتسع، في عينها، وتأخذ سنابل أخرى مكان الأولى، كأنها لا تحصد، ولا تراكم غمرا وراءها..

كانت تحت الشمس المعادية، وحيدة، تكاد تسمع هسيس أنفاس الحقل وهي تلفح أنفها، قبل أن يسقط هشيما..

كانت يدا واحدة تصفق..

ولم يكن هناك أي شيء لطيفا، ولاهي !

والزوج كان قد تأبط منجله وذهب، كما تذهب أسراب الحصادين كل صيف..

والى أن يعود كانت قفة السوق تنتظر، وكان عليها أن تتأبط منجلها وتذهب، كما تذهب أسراب الحصادات كل صيف..

وكل تلك السيقان التي يحزها منجلان، لا تكفي كي تقف حياة على قدميها، وتظل في ترنح مزمن..!

وتحت ظل شجرة زيتون كان الصغير صغيرا بعد، تحت شمس معادية كبيرة، لا يمكنه أن يتخيل عودته لما يكبر ولا يجد ظلا ولا شجرة.

لكنه كان يكبر بمقدار يوم آخر بينما يصغر الظل وهو يدور في اتجاه منتصف النهار. كان يلهو بالطوب والحجر والعيدان الصغيرة. حوله السنابل والحشائش وكائنات أخرى صغيرة، بينما

تمر في مخاوف أمه، بين فينة وأخرى، أفعى أو عقرب سام، ولا تستطيع أن تحمله على ظهرها، وتنحني، لتنزل الشمس المعادية وتدوس عليه ، لا تستطيع شيء عدا أن تتركه

وديعة عند ظل شجرة تحت رعاية سماء كانت تهبط منها شمس حارقة..

وكان يلعب بما تطاله يده، وينادي، بين فينة واخرى: ماما، ولما يتعب كان يصرخ، فتأتي إليه كأي أم.. ولم يكن هناك أي شيء لطيفا،

ولا هو..!

كانت تنتظر انتصاف النهار، لتحزمه على ظهرها،

وتفك حبل الحمارة، وهي تلقي نظرة فيها شيء من حسد على الكلب النائم في الظل بكل راحة واطمئنان..

لتعود الى الدار، تتبعها نعجتها، حيث تنتظر بضع دجاجات جائعات، وبضع أواني وثياب متسخة لم تغسل بعد..

وبعد أخرى وأخرى..في حياة على حد المنجل !

في سبيل إنصاف «الحدائق»

نورالدين موعابيد

هل من واجبنا أن نهتم بحدائقنا، كما قال Vol-taire فيCandide؟ أو كما تساءل أحد المكتوين بصخد الفلسفة: «هل يمكن أن تساهم حدائقنا في إسعادنا؟،وقد أضيف تساؤلا آخر أتساءله بأثر رجعيّ، يرتد إلى زمن النضال في الحرم الجامعيّ، يوم كان الحديث عن الطبيعة اتهاما ب»التبرجز» هو: إلى أي حد أمكن اعتبار من يلوذ بالطبيعة رومانسيا، «متبرجزا»، اعتبارا صحيحا؟.. أول تقاطع تتصالح فيه الطبيعة و السياسة هو تقاطع «الحرية»، أو «التحرر «بتعبير أدق؛ فبعودة الإنسان إلى الارتماء في أحضان أمه الأولى (الطبيعة)، يختار السيولة والانطلاقية، حتى لكأنه يتخلص من مسؤوليات و أعباء هي من إكراهات الحياة المعاصرة والتزاماتها، ولا سيما إذا كان هذا الإنسان ذا مبادئ يؤمن بها و يدافع عنها باستماتة لا تقبل المصادرة، ولا المزايدة. ومما يسعف حجاجية الدفاع عن ذلك الموقف أن الرومانسية رومانسيات، والشاهد عندي أن رومانسية أبي القاسم الشابيّ رومانسية متمردة آمنت بإرادة الشعوب التي تناضل من أجل استرجاع حقوقها المهضومة، وفي مقدمتها الاستقلال التام، أو الاستشهاد، كما تؤكد قصيدته» إرادة الحياة»، المحفوظة عن ظهر قلب. ولا يلبث دارس أن يرفع لبسا بخصوص أن فضاء الطبيعة يزكي الأنانية، مثبتا أنها توفر «السياسيّle politique»، و «الوجوديّ»، و «البيئيّ». وحسْب المتتبع أن السياسيّ ارتهن باقتسام ثالوث هو اقتسام الثروة ،اقتسام السلطة، اقتسام المعرفة، ولا مواربة في أن مصدر الثروات الأساس هو الطبيعة، بل إن البيئة السليمة غدت حقا من حقوق الإنسان، وأحد العلوم المثيرة لما ينسجه من علاقات تفاعل الثنائية: الإنسان/الطبيعة، أو ما يسمى الإيكولوجيا: علم علاقة الإنسان بالطبيعة.

أ لم يغنّ مارسيل خليفة(المغني التقدميّ): «نحلم بالورد والخبز والزيت..»؟! ولعلك لاحظت عزيزي القارئ أن جذر هذه المكونات الثلاثية جذر موحد هو الطبيعة.. وإذا ما عنّ لنا رصد الفئة العمرية الأكثر احتفاء بالحدائق ،فإننا نستطيع أن نقول إنها الفئة المتقدمة لكونها تستعير الطموح والأمل والفأل من نمو زهرة، أو تسلق نبتة. ومن أشهر الحدائق حدائق بابل المعلقة: عجيبة من عجائب الدنيا السبع. وبلغ من «سلطة» الحدائق أن بعثات التدريس بالمغرب كانت تشترط في المساكن التي استأجرتها وجود حديقة تحف بالمنزل، أو تتقدم بابه، أو تذيل المسكن.. ولو شئت رصد حضور «الحدائق» أيك الشعر العالميّ لقضيت زمنا طويلا، و لربما»أنفقت» ما لا أطيقه من جهد، لهذا وذاك أكتفي بالإشارة العجلى، إلى قصيدة (ANDREW MARVELL):(الحديقة(

يقول أحد المفاصل» في خضم هذه الملذات جميعها، ينكمش العقل ويسكن. العقل ،وهو المكان الذي يعكس العالم بأسره ويحتويه، قادر أيضا على خلق أشياء جديدة، متجاوزا الواقع لبناء عوالم ومحيطات أخرى.. في النهاية يمكن لكل شيء في العالم أن يصبح مجرد فكرة واحدة، خضراء كظلي هنا، مستريحة بجانب نافورة جارية، أو جالسة على جذور شجرة فاكهة مغطاة بالطحالب...» وكما يستقوي الشاعر بالثيولوجيا(علاقة أول كائن بشريّ بالطبيعة)،يستعدي(العين قبل الدال) كذلك الميثولوجيا: فقد طارد أبولو الحورية دافني لأنه أراد أن يتحول إلى شجرة الغار، كما طارد بان الحورية سيرنكس بما أنها ستتحول إلى قصبة.. ومن الطرائف أن KARL MARX زار «حديقة التجارب في الجزائر، «كما تثبت رسالته إلى ابنته «لورا»(سنة 1982).

ماي2025

جمال الدين الحبيب:

إن هيئة الإنصاف والمصالحة هي أبعد ما تكون عن القيام بما تستلزمه التسوية العادلة لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان...

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لذكرى انتفاضة يونيو 1981 هو الرفيق جمال الدين الحبيب، أحد ضحايا قمع الانتفاضة وهو من مواليد فاتح غشت 59 بدرب السلطان بالدار البيضاء، عضو النهج الديمقراطي العمالي ومناضل في صفوف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف. حاصل على ماستر في الفلسفة وآلياتها النقدية.

■ الرفيق جمال الدين الحبيب، باعتبارك أحد ضحايا القمع والاعتقال الذي جوبهت به انتفاضة 81 وباستحضارك لذلك الحدث الشعبي، ماذا تستنتج الآن أمام تنامي تغول الاستبداد ؟

● **حينما أستحضر ذلك الجو المشحون الذي عاشته بلادنا في 1981 وتلك المأساة التي عاشها شعبنا من جراء الهجوم الشرس للنظام المخزني على شعب خرج إلى الشارع منددا الإجهاز على قدرته الشرائية وقوته اليومي، ومدافعا عن حقه في العيش الكريم، فإنه لا يسعني إلا أن أقول أن ما نعيشه اليوم من احتقان وغليان لهو نفس ما كان عليه الحال وقد اشتد وتفاقم وبلغ ذروته. لقد بلغ تقهقر القدرة الشرائية إلى مداه بعد الإجهاز الكامل على صندوق الدعم ،و تخلت الدولة عن كامل مسؤولياتها الاجتماعية، ووصلت الظروف المعيشية الأغلبية الشعب إلى ذروة المأساة، حيث غدا تردي الأوضاع لا يطاق، وشمل كل المجالات وعم الظلم والاعتساف وغصب الأموال ونهبها، واستشرى الفساد وصار التنكيل بالمناضلين وتكميم أفواههم عنوانا بارزا في هندسة النظام المخزني التسلطي ومن يفتأتون على مائدة الاستبداد. إنها أساليب يلجأ إليها النظام المستبد وزبانيته لإرهاب الناس وصدهم عن الجهر بالحق، وفضح جرائم أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها جرائم ضد الإنسانية. إن الوحشية المفرطة والقساوة التي ووجهت بها انتفاضة 20 يونيو 1981 لدليل على ارتعاد فرائص النظام المخزني المستبد ورهبته من صرخة المظلوم. فكيف لنا ان نفسر لجوء النظام إلى استعمال كل ما لديه من عتاد حربي وإقحام الجيش والدرك في قتل أبرياء عزل مظلومين وردمهم في مقابر جماعية، إن لم يكن هذا شكل من أشكال الحرب الطبقية التي يشنها النظام التسلطي الرأسمالي التابع ضد المستضعفين والعمال والكادحين من أبناء شعبنا. تفصلنا أكثر من أربعة عقود عن انتفاضة 81 ولازالت سياسة النظام الخراء تواصل حلقاتها. ولازال الإذعان الشروط وإملاءات المؤسسات المالية الامبريالية مستمرا، ولازال إغراق كاهل البلاد في الديون متواصلا، ولازال هجوم الطبقة السائدة على قوت الجماهير الشعبية في تصاعد.**

■ بعد 1981 وما تلاها من حملات قمع واعتقال ،تم تنزيل برنامج التقويم الهيكلي (83)و استمرار السياسات الطبقية التصفوية. ماهي قراءتكم للمرحلة، خصوصا وأن الشعب المغربي سيقول كلمته سواء في 1984 أو 1990؟

● **لم يكن برنامج التقويم الهيكلي في 83 سوى استمرارا للسياسة الطبقية للنظام المخزني، وخضوعا لتوجيهات صندوق النقد الدولي. سياسة أدخلت البلاد إلى نفق مسدود وتسببت في نتائج كارثية عاش فيها المغاربة فترة من أحلك الفترات، فترة تدهورت فيها الأوضاع وتفاقمت فيها الأزمة، حيث اختل الميزان التجاري وتضررت الخزينة وعرفت المالية العمومية عجزا كبيرا، وانخفض الناتج الداخلي الخام وغير ذلك من الاختلالات. ولمواجهة هذا الانحسار الاقتصادي والتخفيف من حدته، لم يكن أمام النظام إلا اللجوء – كعادته – إلى الاقتراض وإخضاع الاقتصاد لإملاءات صندوق النقد الدولي. وكما وقع في 81 اختار المسؤولون تحميل أعباء هذه الأزمة لكاهل الفئات الواسعة من الجماهير الشعبية المسحوقة، والتي تحملت الإنفاق المفرط على حرب الصحراء، وانهارت قدرتها الشرائية بسبب الارتفاع المهول في أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك وأصبحت عرضة للجوع وشظف العيش والفقر المدقع، واتسعت رقعة البطالة وتعمق الفارق بين الأسعار والأجور، ناهيك عن الابتزاز الضريبي. فكان طبيعيا ان تخرج الجماهير في 84 إلى الشارع محتجة على هذه الحكرة وكانت المواجهة، وكان رد المخزن عنيفا خلف قتلى تم ردمهم في مقابر جماعية. رد فعل بنفس القسوة والعنف الذي ووجهت به انتفاضة 20 يونيو 1981 من قبل ووجهت به انتفاضة 90 من بعد.**

■ هل يمكن أن نقول ان هيئة الإنصاف والمصالحة حققت مطالب الضحايا وذويهم بمجرد إعلان توصياتها؟

● **إن هيئة الإنصاف والمصالحة هي أبعد ما تكون عن القيام بما تستلزمه التسوية العادلة لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إذ تعتريها مجموعة من النقائص التي تحول دون هذه التسوية. فصلاحيات الهيئة محدودة ولا تمكنها حتى من ذكر أسماء الجلادين بالأحرى متابعتهم قضائيا والتحقيق معهم، وحتى إن تم ذلك فأين هو القضاء المستقل؟ كما أنها تبنت مقاربة العدالة الانتقالية وهو ما لا يستقيم مع واقع الحال في المغرب. فهذه المقاربة تم اعتمادها في تجارب قطعت مع الاستبداد وعرفت انتقالا حقيقيا إلى الديمقراطية. أما في بلدنا، لازال الشعب يرزح تحت وطأة جبروت التسلط، ولازال واقعا تحت نير الاستبداد وسطوته. لذلك وتبنيها لهذه المقاربة، عملت الهيئة على تشويه الحقيقة ومسخها بل وطمسها أحيانا، وكرست الإفلات من العقاب باستبعادها مبدأ المحاسبة، الذي من دونه لا يمكن القطع مع الانتهاكات. وهذا بين في كون الانتهاكات الجسيمة لازالت متواصلة والحقيقة مُغيبة في معظمها ولازال المجرمون في مواقع القرار، مما يجعل من السذاجة بل الغباء الاعتقاد ان المجرم يمكن أن يوفر أدلة تدينه.**

– وللاختصار اقول إن الإرادة السياسية لحل هذا الملف حلا عادلا غير متوفرة وان هيئة الإنصاف والمصالحة ما هي إلا طلاء ومساحيق وضعها النظام المخزني من أجل إخفاء وجهه الاستبدادي البشع.

ان الماركسية نظرية متطورة دوما، وهي أداة ناجعة لفهم سيرورة مجتمعاتنا وينبغي تطويرها عبر ربطها بالواقع الملموس من خلال الانخراط في الصراع الطبقي، ولا يجب تحويلها إلى عقيدة جامدة لأنها منهج نقدي جدلي حي، لكن تطوير الماركسية لا يعني التخلي عن مبادئها الأساسية،

■ الآن ونحن نعيش تحولات جيوسياسية على الصعيد الدولي، ما هي آفاق وتحديات الحركة الماركسية واليسارية عموما لخوض الصراع ومواجهة النيوليبرالية المعولمة؟

● **أعتبر أن الماركسية اليوم هي أكثر راهنية من أي وقت مضى وذلك لما لها من قدرة على فهم الواقع وتحليله وبالتالي تغييره. فالحركة الماركسية هي القادرة على القضاء على الرأسمالية بكل أشكالها وتخليص الشعوب من القهر والاستغلال والاستعباد، وهي السبيل لهدم هذا البنيان الرأسمالي الذي غدا يدمر الإنسان والطبيعة ويهدد كوكبنا. إلا أن هذه الحركة اليوم أصبحت تواجه تحديات جسام بعد**

ما خلا لعدوها الطبقي الجو بأفول الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الشرقي. وأفرط في استنزافه وتدميره وأخذ يسعى إلى تجاوز أزماته بتكثيف استغلاله للطبقة العاملة بغية الرفع من فائض القيمة، وصار يسخر اموالا باهضة للدعاية الرأسمالية المغرضة التي استطاعت ان تنال من بعض الماركسيين الذين انطلت عليهم بعض الأفكار من قبيل نهاية التاريخ ونهاية الماركسية أو أنها فكر دخيل أو تراجع دور الطبقة العاملة في التغيير وما إلى ذلك من الأفكار التي تنحو نحو نفي الصراع الطبقي.

– صحيح ان الماركسية نظرية متطورة دوما، وهي أداة ناجعة لفهم سيرورة مجتمعاتنا وينبغي تطويرها عبر ربطها بالواقع الملموس من خلال الانخراط في الصراع الطبقي، ولا يجب تحويلها إلى عقيدة جامدة لأنها منهج نقدي جدلي حي، لكن تطوير الماركسية لا يعني التخلي عن مبادئها الأساسية، فمفاهيم الفكر الماركسي لها طابع كوني من حيث أنها قانون حركة التاريخ الذي ليس سوى تاريخ البشرية جمعاء. لذا، يتوجب على الحركة الماركسية التشبث أكثر بهذه المبادئ والتسلح بالفكر الثوري ورص صفوفها والمضي قدما في التحليل الملموس للواقع المتجدد حتى يتسنى لها إنتاج معرفة جديدة مرتبطة بالشروط الواقعية لمجتمعاتنا، وعليها ان تتجذر في الطبقة العاملة المنتجة لفائض القيمة مما يبوئها دورا رياديا وحاسما في التغيير المنشود، كما يجب أن تعمل بروح وحدوية مع كل الماركسيين في العالم من أجل بناء أممية ماركسية قادرة على اجتثاث الرأسمالية.

واقع سوريا من منظور «البديل الماركسي في سوريا»

منذ سقوط نظام الأسد الفار تُراكم حكومة الجولاني في سوريا المفاجئات «الغير سارّة» لجمهورها «الغير عريض» حتى أوصلتهم إلى المفاجئة التي صرخوا بسببها جميعاً رافضين لها ، إنها نقطة تحول بالوعي بعد كم من التراكمات، أي بالعامية «ذهبت السكرة وجاءت الصحوة «

في حديث دار بين أحد رفاقنا و أحد المتفائلين بنظام الجولاني قال رفيقنا «أنا أكره نظام الأسد لكن الإدارة الأمريكية فكت العمامة الجهادية عن رأس الجولاني وألبسته بدلة رسمية ليناسب القيم الديمقراطية الزائفة للأمبرياليين ،إنه الديكتاتور الجديد!!» ليجيب ذلك المتفائل حينها « نعم كنت أتظاهر ضد الجولاني لكن اسمه اليوم احمد الشرع وحتى إذا حكمنا الشيطان سيكون أرحم من بشار الأسد».

نحن الماركسيون نتفهم هذا الحديث من مواطن بعد معاناة طويلة من قمع نظام الأسد الرأسمالي وكنا ندرك تماماً (لكن لم نتوقع بهذه السرعة) أن هذه النظرة ستتغير.

لقد أطلق الجولاني فصائله الجهادية باتجاه الفقراء في سوريا في الوقت الذي يعود فيه رأسماليي النظام السابق الواحد تلو الآخر إلى قصر الجولاني مثل عبد الله الدردري، وحمشو والفوز و محمد نضال الشعار وغيرهم .

بعد الهجوم الهمجي الذي قام به جهاديو الجولاني على الفقراء العلويين في الساحل السوري كنا قد كتبنا مقال بعنوان : « النظام ما زال رأسمالياً... لا عمل، ولا سلام، ولا خبز على أسس رأسمالية... ناضلوا من أجل فدرالية اشتراكية شرق أوسطية» و هنا نقتبس من هذا المقال:

« التناقضات التي يقوم عليها نظام الشرع الطبقي غير قابلة للحل، لأنها وبكل بساطة تناقضات النظام الرأسمالي بصورتها الأكثر راديكالية وهمجية. النظام الذي ارتكب أبشع الجرائم بحق الفقراء في الساحل السوري بحجة أنهم حاضنة نظام الأسد، هو نفسه الذي استقبل عبد الله الدردري، عرّاب سياسات بشار الأسد الرأسمالية التي عملت على تدمير منجزات الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء على مدى عقد من الزمن

لم يقتصر الأمر على عبد الله الدردري، بل برز برجوازيون وأكاديميون وحتى عسكريون من النظام القديم يعودون تدريجياً لأخذ مكانهم في النظام الجديد. حتى رامي مخلوف، ابن خالة بشار الأسد، بدأ محاولات لحجز مكان له في النظام الجديد. الأغنياء يعودون والفقراء يُقتلون.

لماذا؟ لأنه في ظل المجتمعات الطبقية، الطبقة السائدة (الأقلية الغنية) – مدفوعة بحكم موقعها – وحتى تستطيع الاستمرار في الحكم، عليها أن تغفر لبعض أفرادها وتتحد معهم، وفي نفس الوقت، تتصرف بإجرام وعنف ضد الطبقة النقيض، وهي طبقة العمال والفلاحين الفقراء (الأكثرية الفقيرة).»

وطالما أن نظامي الأسد و الجولاني هما بالنهاية أنظمة رأسمالية، لا بد إذاً من أن تعي الجماهير يوماً ما بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي تغيير لصالح الجماهير المسحوقة مهما حاول الإعلام البرجوازي الترويج لمستقبل مشرق

و الآن، صفعة أخرى يتلقاها السوريون . عودة فادي صقر إلى حياته الطبيعية. فادي صقر المتهم بارتكاب جرائم يندى لها الجبين عندما كان يعمل في ميليشيات الدفاع الوطني الممولة إيرانياً و هي إحدى الفصائل الرديفة لجيش بشار الأسد.

لقد كان رد عضو لجنة السلم الأهلي حسن صوفان المعيّن من قبل الجولاني نقطة تحول كبيرة أوضحت حدود هذا النظام وعمق أزمته حيث صرّح : «فادي صقر أعطي الأمان من القيادة السورية كونه قام بدور إيجابي والقيادة مطلعة على ذلك. وأضاف ملتزمون بالتعاون مع أي جهة تنطبق عليها مواصفات محددة وهي ليست متوفرة في كل شخص».

لقد جاء في البيان الشيوعي «إن تاريخ كل المجتمعات الموجودة حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقي «. هذا ما سيدركه العمال والفلاحون الفقراء والطلاب في سوريا. الصراع في النهاية هو صراع طبقي مهما حاول الإعلام البرجوازي أدلجته دينياً، للاستمرار بنهب العمال والفلاحين والطلاب و الفئات الوسطى من قبل البرجوازيين مالكي وسائل الانتاج الذين لا يهمهم أي إله أو أي دين كون الإله الوحيد لهم هو إله الثروة . الصراع الطبقي سوف يبقى مستمرا غير ظاهرا طالما لا يوجد قيادة ثورية حقيقية تستطيع التعبير عنه في الميدانين السياسي و الإيديولوجي.

منذ انطلاق الثورة السورية عام 2011 كان هناك روايتين لتوصيف هذه الثورة الأولى هي رواية نظام الأسد البونابرتي البرجوازي الذي وصفها بالمؤامرة الكونية لإسقاط نظامه. وعلى النقيض وصف معارضي الأسد هذه الثورة أنها ثورة لتحقيق الديمقراطية والحرية وأنها كانت ثورة خالصة انتصرت فيها إرادة الشعب بعد تضحيات جسيمة.

بالنسبة لنا هذه النعوت الجامدة والتفسيرات السطحية لم و لا يمكن أن تفسر شيء . لقد أوضح إنجلز سابقا في كتاب الاشتراكية الطوباوية و العلم «إن البحث عن الأسباب النهائية لجميع التغييرات الاجتماعية والثورات السياسية لا ينبغي أن ينكب على أدمغة الناس ولا في اعتقادهم بالحقيقة والعدالة الأبديتين ،بل ينبغي أن ينكب على دراسة التغييرات في أنماط الإنتاج والتبادل «

ومن هنا ندرك أن الشروط الموضوعية لقيام الثورة في سوريا كانت موجودة. لبرلة الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق، إضافة لتوارث الديكتاتورية و نمو القطاع الخاص على حساب العام أدى إلى دمار شامل في ظل بُنى انتاجية ضعيفة للاقتصاد السوري.

تغييرات كثيرة كانت تجري تحت السطح والأفراد كانوا ينظرون إلى الواقع على أنه جامد لم يكن بإمكان أي أحد أن يدعو الناس للثورة عام 2005 على الرغم من أن المعتقلات كانت مليئة.

لكن عام 2011 خرجت الجماهير للشوارع. لقد كان السخط يتراكم تحت السطح حتي وصلنا إلى أن حدث عرضي يمكن أن يفجّر كل ما في قلوب الجماهير لتندفع للشوارع دون خوف .علمنا الديالكتيك أن التراكم الكمي يتحول لكيف عند نقطة فارقة وبالعامية مرة أخرى «القشة التي تقسم ظهر البعير «.

في مقدمة الطبعة العربية لكتاب البلشفية الطريق نحو الثورة كتب منظّر الأممية الشيوعية الثورية آلان وودز :

« لقد شكلت الثورة العربية مصدر إلهام حقيقي لملايين العمال والشباب في جميع أنحاء العالم، فهنا رأينا على أرض الواقع، عظمة القوة التي تختزنها الجماهير. وإذا كان هناك من يشك في قدرة الجماهير على القيام بثورة، فهذا هو الجواب المدوي والآن ما الذي أظهرته تلك الأحداث؟ إن صور ملايين العمال والفلاحين وهم ينهضون للإطاحة بدكتاتوريات الطغاة، في بلد عربي تلو الآخر، قدمت دليلا قاطعا على أن هناك قوة في المجتمع أعظم من أي حكومة أو جيش أو شرطة.

لقد أظهرت أنه عندما تتخلص الجماهير من خوفها، لا يعود في استطاعة أي قدر من القمع أن يوقفها. فبدون قيادة أو تنظيم أو برنامج واضح نزلت الجماهير إلى الشوارع وأطاحت بحكوماتها.لكن الثورة العربية العظيمة تظهر لنا أيضا شيئا آخر. إنها تثبت بشكل قاطع أنه بدون قيادة صحيحة، لا يمكن للثورة أن تنجح. لقد كانت السلطة في أيدي الجماهير، لكنها تسربت من بين أصابعها. كان يكفي لقادة الاحتجاجات أن يقولوا: «نحن نمتلك السلطة الآن. نحن الحكومة. لكن هذه الكلمات لم تقل قط.

لقد فشل الثوار رغم كل بطولاتهم في استغلال الوضع لتوجيه الضربة القاضية للنظام القديم كانت الجماهير تمتلك السلطة في أيديها، لكنها لم تعرف ماذا تفعل بها.لقد ترددوا وفقدوا المبادرة، فتمكنت قوى النظام القديم من العودة كانت الجماهير ترقص وتحتفل في الشوارع، بينما كانت قوات النظام القديم تعيد تجميع صفوفها وتتحرك لاستعادة السلطة بين أيديها. ونتيجة لذلك أعيدت ثمار النصر إلى المضطهدين. هذه حقيقة غير مستساغة، لكنها الحقيقة. لقد أوضح لينين» أنه لاحركة ثورية دون نظرية ثورية « والآن مع أزمة الرأسمالية العالمية وتراجع العولمة والانحدار النسبي للأمبريالية الأمريكية وصعود القوميات الاقتصادية ينفتح عصر جديد من الاضطرابات أمام العالم بأسره.

عاش النضال الأممي.

حدث الأسبوع

المغرب يغرق والسكتة الدماغية وشيكة

المصطفى خياطي

إذا كانت بعض دول القارة الإفريقية بدأت تتجه نحو رفع النهب والاستغلال عن مدخرات شعوبها، وواجهت مُستعمريها القدامى (فرنسا أساسا) وأنهتَ حقبة من التاريخ الأسود، ودخلت في شراكات جديدة على أساس رابح / رابح، والتنمية مقابل استغلال الموارد والثروات، خصوصا مع الصين وروسيا، فإنه بالمقابل ازدادت دول أخرى انغماسا في التبعية وتفويت الثروات والقطاعات واتجهت إلى إغراق البلاد في الديون من أجل تمويل مشاريع لن يجني منها الناتج الداخلي الإجمالي إلا نسبا لا تسمن ولا تغني من فقر وتخلف.

في هذا السياق، كشف تقرير صادر عن البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير أن المغرب يُعد من بين أكثر الدول المدينة في القارة الإفريقية، محتلا المرتبة الرابعة من حيث حجم الدين الخارجي، بنسبة 5.9% من إجمالي ديون إفريقيا، خلف كل من جنوب إفريقيا (13.1%)، ومصر (12%)، ونيجيريا (8.4%).

وجاء هذا التصنيف ضمن التقرير السنوي المعنون بـ "حالة عبء الديون في إفريقيا ومنطقة الكاريبي"، الذي سلط الضوء على التفاوت الكبير في نسب الدين العام بين دول القارة.

وبيّن التقرير أن ست دول إفريقية فقط تستحوذ على نصف إجمالي ديون القارة، ما يثير مخاوف من تداعيات مالية إقليمية خطيرة في حال تعرض إحداها لأزمة.

المغرب يتجاوز دينها 50% من الناتج المحلي:

يتوقع التقرير أن يتجاوز الدين العمومي المغربي عتبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية عام 2025، مما يضعه ضمن قائمة الدول الإفريقية ذات المديونية المرتفعة.

و الكل يعلم ما هي نتائج وتداعيات تجاوز الديون الخارجية للسقف، على الدولة خصوصا إذا كان الدائن هو إحدى المؤسسات المالية الامبريالية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو إحدى دول امبريالية المركز. إنه يعني فقدان السيادة وتقرير المصير وإخضاع القرارات السياسية والاجتماعية والثقافية لمصالح اللوبيات الطبقية المتحكمة دوليا. وهذا يعني كذلك للشعب مسار شائك ومرير في النضال من أجل حل التناقضين الرئيسي والأساسي.